دورة اللجنة المركزية

بتاريخ ٢٤ و٢٥ حزيران ١٩٩٤

موضوعات الوثيقة الفكرية البرنامجية

في الخيار الاشتراكي

المداخلة الثانية للأمين العام

نستأنف دورة اللجنة المركزية المفتوحة باستكمال نقاش مادة المؤتمر. هذه الدورة الجديدة انطلقت كما هو معروف من المداخلة الأولى التي قدمتها بتاريخ ١٩٩٤/٤/٨ تحت عنوان: الموضوعات الفكرية البرنامجية. وهذه مناسبة للقول إن القصد الأساسي من تلك المداخلة كان ما يمكن أن نسميه اعلان نوايا فكرية عامة في اللجنة المركزية، أحسست أكثر من مرة أنها راغبة، رغم احتكامها إلى التدرج في البحث، أن تتبين أول الطريق من آخره. وبالتالي ومن اجل أن ينسب الكلام الذي سنتداوله لتوجهات عامة مفترضة وليعرف الواحد منا ما الذي يناقشه من نقطة الانطلاق هذه. ولذلك انحكمت المداخلة بأن تقول على وجه الإجمال نحو ماذا نحن متجهون، في الخيار الفكري العام، في تطبيقاته فهماً للوضع العالمي، في ترجماته، قراءة للوضع العربي، واللبناني، وبرمجة لمشروعنا الحزبي القادم. نجحت المداخلة أم لم تنجح، سؤال تجري الاجابة عليه أساساً بهذا المقياس: هل أمكن لها أن تؤشر لتوجهات عامة؟ التعقيبات التي جرى الاستماع إليها الأسبوع الماضي دلت أنه إلى حد ما، أن المداخلة قد اوفت بغرض نسبي بأنها جعلت اللجنة المركزية تقترب من تبين مواقع اقدامها بصورة ادق، وتتنفس من ضمن المناخ الإجمالي الذي يستحضر أمامنا مجمل المسائل التي تحتاج إلى نقاش. وقفت بيني وبين نفسي بعد قراءة المدخلات أمام نقطة المنهج الانسب الذي سنتبعه. هل نعود إلى تقديم مداخلة عامة ثانية تأخذ من كل عنوان نقاط، وتحاول أن تتقدم على كل الجبهات خطوة أخرى على طريق التحضير والتوضيح والتدقيق، مما يستدعي مرة اخرى تعقيبات عامة؟ واذا سرنا على هذا النهج، كم ستكون انتاجيته راجحة، وكم سيطول الوقت اللازم له. كيف يمكننا برمجة بحث مفروضة له نهاية، وما زلنا متمسكين، وأنا في الطليعة، بالموعد التقريبي الذي ضربناه لانعقاد المؤتمر في اواخر هذا الصيف، ولا مبرر للتراجع عن هذا الموعد. ثم في ضوء التدقيق الوارد، انتهى بي الأمر إلى الاعتقاد بأنه من الأفضل استكمال النقاش في صيغة توقف أمام موضوعات الوثيقة المقترحة، والتي لم تدع أي مداخلة إلى تعديلها، بان نأخذها قسماً قسماً ونطور النقاش، بمعنى دفعه أسوة بالنقاش الذي دفع إليه عقب المداخلة الأساسية الأولى: حول ازمة الاشتراكية، عندما حصل طرح وجواب، ثم طرح وجواب، ونقاش متداخل على غير اضطرار كل مرة للقول إن هذا طرح اجمالي أو جديد، يتطلب أن نأخذ مهلة للتفكير فيه، ثم نعود مرة ثانية لموسم آخر من المعالجة. منذ أن افتتحنا موسم النقاش الفكري والبرنامجي في المنظمة، اخذنا جميعا المهلة الكافية، بالمعني الذي يستدعيه التحضير والوقت اللازم له. لا أريد العودة إلى سنوات ماضية منذ أن اطل النقاش على تحديدات، اعتقد أننا استمهلنا كفاية، وآخر محطة ادليت فيها بمداخلتي بتاريخ ١٩٩٤/٤/٨، استأنفت الدورة انعقادها الاسبوع الماضي، بعد مرور أكثر من شهرين، وهذه آخر تجربة أسمها التحضير من قبل اعضاء اللجنة المركزية، بين تحضير أو ارتجال تعقيب مباشر، لم يعد الفرق كبيرأو أساسياً، وبالتالي فان شعوري بضرورة أن يعرك النقاش ليصير كلاما ورداً ثم كلاما ورداً، من مداخل جزئية، عامة، مداخل محددة، معينة، مداخل تطل في الاخير على المواضيع، أيا كانت الزاوية التي يرغب أي واحد التعقيب فيها. وفي رأيي إن ضمانة الوصول إلى بحث متوازن في النهاية موجودة. أقول ذلك كنقطة منهجية في البدايه فبعد الانتهاء من مداخلتي اليوم تعقيباً على ما قرأت وما سمعت، سيواجهنا سؤال: ما هي الخطوة التالية؟ أذا كنا سنقول إن الخطوة التالية هي تفريغ المداخلة لنقرأها، ثم نعقب ونحضر، فهذا أمر يحتاج إلى تبرير، وذلك بالقياس إلى ما يمكن أن ينتج عن هذا النهج. إذا بات الأمر يتطلب الانخراط في نقاش مفتوح، وفق مستوى التحصيل القائم والذي لا مجال لأحد اختراع غيره، ووفق توارد الخواطر والأفكار، فلندخل في هذا النقاش. والا فإن النهج الآخر يمكن أن يمتد إلى ما لا نهاية. على أي حال أنا أنعش الذاكرة حول هذه النقاط المنهجية، وبحوزتنا في آخر الجلسة أن نحدد وكيف سنكمل.

في العودة إلى الموضوع، اريد أن اطرح ما يشبه المباسطة حول الموضوع. ادرك جيداً معنى ودلالة الاشارات التي وردت لدى أكثر من رفيق، وتقول أن الاحالة التي اشار إليها الأمين العام تعييناً لحقل البحث في الخيار الاشتراكي، وهي احالة

طلبت العودة إلى نقاش الأساس السياسي، والى تلمس رقعة التحليل الاجتماعي اللازم الألمام بها سلفاً، هذه احالة يمكن أن تكون صحيحة وفي محلها، ولكن الأمر يتطلب توضيحاً وتحديداً أكثر. هذه احالة عامة، في النهاية عندما سنصوغ برنامج له قسمه الأول الفكري، ونعين من جانبنا هويتنا الفكرية العامة، ونقول هكذا نفهم الاشتراكية، بالتأكيد هناك مستوى من البحث والطرح متقدم عما اشير إليه في المداخلة. هذا صحيح، واضعه في الاعتبار، وأن الحدود التي تحدثت فيها لم تكن كل الحدود التي يمكن الكلام فيها، ولا كل الحدود التي يجب أن يتطرق لها أي برنامج ستخرج به المنظمة، ويحدد قسمات مشروعها الحزبي القادم، لكنه ليس بلا معنى في الحقيقة استعمال تعبير؛ حقل البحث، لأني اقول ومباشرة، إن الوجه الاخر للمعادلة، أنه اذا لم تكف الاحالة إلى حقل البحث، فبالمقابل ليس هناك شيء اسمه مانيفستو، ترسيمة: وإليكم الاشتراكية، أنا شخصياً، فهمت النقد للماركسية فهماً جذرياً بجميع أبعاده، وليس نقداً من داخلها، ينتهي باعادة ترسيم اشتراكية بصيغة ماركسية أخرى أو ماركسية مموهة. هذه نقطة مهمة، حيث لا ارى أن مقدماتنا الفكرية يمكنها أن تصب في مجرى كراس مقابل كراس. الاشتراكية التي نحاول مقاربتها، لا توجد على هذا النحو. وبالتالي، الاشارة إلى وجود حقل لتاريخ وحاضر ومستقبل الخيار الاشتراكي، الفكري، الثقافي، الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، فيه حراك طويل، ويختزن تجربة للبشرية انصرم منها شطر كبير، قضاياها الحالية كبرى، واحتمالات مستقبلها تطرح أسئلة مهمة، هذا موضوع مهم أن يتملكنا، على ما فيه من تحديات، لأن التحدي الأكبر الذي سينجم عن التعيينات المبدئية والأولية التي ستوضح لنا كيف تحصل المنظمة ثقافة تقارب إعادة فهم الاشتراكية على هذا النحو. ما يجعلني الح على هذا أن هناك مداخلات شعرت منها أنها ردت النقاش إلى ما دون البحث في أزمة الاشتراكية والماركسية. وهو البحث الذي نتج عنه هذا الكراس (في الاشتراكية)، وبالتالي كأننا عدنا نراوح عند حدود سابقة. كيف نفسر الطابع الاجمالي للمداخلات أمام التأشير العام من جانبي على عنوان البحث، هو طابع مداخلات لم تأت، ولا في معرض الأسئلة والتساؤلات بجديد مؤشر بمعنى اجمالي. ليس هناك من شك في أن هذا امر عائد لضخامة المسؤولية الفكرية في هذا البحث، وهي ضخامة تواجهنا وتواجه سوانا. وإلى هذه الضخامة في المسؤولية الفكرية، أضيف أن منظمتنا، في حقل الخيار الاشتراكي، ذات تحصيل ماركسي متواضع تعرفونه جيداً، وخارج هذا التحصيل الماركسي المتواضع، لا تحصيل متجدداً. هذا دفعني للتفكير في كيفية قيادة البحث نحو مخرج قريب يأخذ في الاعتبار حجم الموضوع، وموروثنا الفكري والثقافي حول هذا الموضوع، وأنه لا يمكن ارتجال تحصيل بجرة قلم أو بمجرد مناشدة، وكذلك يأخذ في الاعتبار أننا منظمة وارثة تجربة نضالية طويلة وعريضة، طموحها الفكري أكبر من امكاناتها الحالية، وهذا الطموح الفكري لا نقول إنه ليس في محله، الطموح الفكري غير الأكاديمي، والذي يظلل تجربة نضالية مديدة. أنا اجري هذه المكاشفة لأقول إنه من الصعوبات الإضافية في البحث هو الموروث الفكري الثقافي لدينا، والذي بموجبه نستطيع أن نخرج من اطار فكري سابق إلى اطار فكري متجدد، حتى من ضمنه نبت بمفاتيح ومبا دىء واساسيات وتوجهات خيارنا الاشتراكي، لكنا ندرك أن التحصيل الفكري يعاني فقراً له أسبابه. لا أريد من هذه المقدمة جر البحث من بحث في الاشتراكية إلى بحث في الوضع الفكري للمنظمة، لكن هذا كله استعين به لاقول كيف نستطيع أن نندفع من نقاش سابق نتج عنه نص في الاشتراكية حدد توجهات في القراءة النقدية للماركسية وللتجربة الاشتراكية، كيف نستطيع أن نندفع منه نحو رسم الأطار الفكري الآخر الذي من ضمنه يمكن أن تحدد توجهاتنا الأساسية، ونكمل بحثنا اللاحق. اسجل أولاً أهمية أن نعي الوظيفة الجوهرية للنقد الذي أجريناه للماركسية. هذا لا يعتبر صفحة وقد أنطوت مع الجملة التي قالت: بذلك حددنا ما لن تكون عليه اشتراكيتنا، وبعدها كأننا امام صفحة جديدة لاعلاقة لها بما سبق. ما اريد قوله إنه في رسم معالم خيارنا الاشتراكى، هذا النقد للماركسية، معطوف على نقد التجربة الاشتراكية ككل، سيبقى حاضراً ووازناً ومتجدداً على الدوام. ومنعاً لعودة البحث إلى المراوحة عند الحدود التي كانت مهمة في حينها، والتي ناقشنا من ضمنها أزمة الاشتراكية والماركسية، عند ما قسمناها في الفلسفة،

وفي السياسة، وفي الدولة، وفي الاقتصاد الخ . . . وبدأ أننا نناقش نقاشا فكرياً، من ضمنه نتعرض لسائر التجارب كحجج وأسانيد ومستندات للدلالة على صحة هذه الفكرة أم تلك. اعتقد أن الوظيفة النظرية العامة التي اداها البحث السابق استنفذت، ونخطيء كثيرا اذا ما عدنا، في معرض تحديد خيارنا الاشتراكي، وجددنا نفس النقاش الذي قمنا به سابقاً. ما الذي يدفعنا لشد البحث نحو ما هو اكثر تقدماً؟ حتى لا نناقش الاقتصاد والصعيد السياسي والصراع الطبقي والدولة والثورة ودكتاتورية البروليتاريا والتسوية الطبقية والديمقراطية، وكأنه نقاش يدور إما في منتصف القرن التاسع عشر، أو يدور، وهذه المصطلحات والمفردات لم تخضع لتجربة تاريخية ملموسة، قالت الوقائع فيها كلمتها (العودة مثلا إلى نقاش أن التاريخ تحكمه الحرية العشوائية، الناس يصنعون تاريخهم ليس وفق رغباتهم وشروطهم، والحرية وعي الضرورة. . . هذه عودة إلى نقاش غير مفيد لنا) . النقطة المطروحة على بساط البحث، اذا كان الأمر يتعلق باشتراكية الماركسية، هذه الاشتراكية الماركسية كيف قرأت الصعيد السياسي في الرأسمالية، وكيف قرأت الصعيد السياسي في الاشتراكية، وماذا كانت الحصيلة. النقاش يجب أن يصب هنا، لم يعد الموضوع ماذا قال "انتي دوهرنغ"، والسجال بين الاشتراكية العلمية والاشتراكية الطوباوية في منتصف القرن التاسع عشر، نحن ناقشنا الماضي، ما الذي ينسب خيارنا الاشتراكي للحاضر والمستقبل؟ أن نناقش الواقع، وبالتالي دفع البحث نحو المزيد من تعميق نقد الماركسية، ودفعه نحو المزيد من التحرر من قوالب الماركسية، والتأسيس نحو مقاربة اخرى هي اطار فكري ممكن أن يضع الماركسية ضمنه، ولكنه بالتأكيد ليس اطاراً فكرياً ضمن الماركسية. هذا صح ام خطأ، مسألة يفرزها النقاش. هذه المرة الفارق في البحث عن الفترة السابقة هي الدعوة لقراءة حصيلة التجربة البشرية في مواقعها المتقدمة خلال قرن ونصف قرن من الزمان، فنجرد منها المسائل والمقولات والأفكار والتحديدات التي تعيد الاعتبار للمدخل الصحيح نحو الاشتراكية التي نعتبرها صحيحة. وبهذا المعنى، وقبل أن نصل بالبحث للجواب عن السؤال الآتي ما معنى اشتراكي في العالم الثالث؟ لأنه عندما سنصوغ فهمنا للتوجه الاشتراكي العام، بالتأكيد، ودون الأخذ بترسيمة أنماط الإنتاج المتعاقبة، بالتأكيد ستعتبر الخيار الاشتراكي هو لون من الوان تتويج حداثة وتقدم وتطور، وليس مخرجاً سحرياً لتخلف. وسيطرح سؤال ليس على طريقة المراحل التعاقبية، بل هذا الموقع المستنير اشتراكي، كيف ينصرف هذا في العالم الثالث؟ وعلى رغم أننا نتطاول على البحث في الاشتراكية، ونحن ننتسب إلى وضع لبناني منتسب إلى العالم العربي، المنتسب بدوره إلى العالم الثالث، لكن بالتأكيد، أن قراءة خلاصات التجربة الاقتصادية الاجتماعية السياسية الثقافية الأيديولوجية التي تمكننا من صوغ احكام أصوب وادق حول الخيار الاشتراكى. هذه القراءة لا بد أن تنصب على تجربة العالم المتقدم والعالم الذي حاول اللحاق بركب التقدم في ظل نمط من أنماط الاشتراكية. اذاً هناك ثلاثة عوالم منتمية إلى مرحلة البحث السابق، العالم الأول والعالم الثانى، حتى ننتهي في الأخير لنقول كاشتراكيين نعتبر الاشتراكية بوصلة هادية لتقدم بشري متماد. كيف يصرف هذا الخيار في العالم الثالث؟ هذا بحث قائم بذاته. كيف نؤطر البحث؟ لنعد إلى النقطة التي تضمنها كلامنا السابق حول التجربة الاشتراكية وقراءة ازمة الماركسية في ضوئها، حتى ندقق بالحكم الذي ظهرت بذوره في نقاشنا السابق، وتحسم فيه، حتى ونحن نقرأ التجربة الاشتراكية التي احترنا سابقاً واحتار معها المناقشون في معالم هذه التجربة الاشتراكية في التسمية: هل هي الاشتراكية المتحققة، أم هي الاشتراكية التي حصلت واقعياً، هل هي الاشتراكية البيروقراطية، هل هي رأسمالية الدولة، هل هي الدولتية؟ الخ.. النقطة الثمينة والمهمة بالنسبة لنا، والتي اشرنا عليها خلافاً لسوانا، أننا اعتبرنا أزمة ما يسمى الاشتراكية المتحققة بنموذجها الذي عرفناه وعرف، هذه الأزمة ليست شذوذا على الماركسية. هذه أزمة في صميم الماركسية، تلك نقطة بالغة الأهمية، مما يجعلنا حالياً، اذا كنا نرصد حسابنا الفكري مع موروثات ماركسيتنا، ونناقش لترصد الحساب الفكري مع ما ساجلنا معه من افكار، وما هو المطلوب الآن التزامه من افكار بالمقابل، أن نعي أن الماركسية بمقولاتها وطروحاتها وما حملته قراءة للمسار التاريخي، بماديتها التاريخية، وما صاغته من قوانين، بما طرحته من الفلسفة إلى

السياسة، هذه الاشتراكية التي شهدناها منذ ثورة أكتوبر إلى انحلال البيروستريكا الأخير، ادق تسمية لها هي الأشتراكية الماركسية. وبالتالى ارى أنه ضياع للبحث أن يعود فيناقش مقولات الاشتراكية بمنظار طرح ماركسي. وكأن ما نراه أمامنا ماركسية شكلت اجتهاداً وتياراً في الحركة الاشتراكية، ما زالت تكتسب هذه الهوية مع نهاية القرن العشرين، وبالتالي ما زلنا نستطيع أن نكرر النقاش على نفس الأرضية التي دار حولها النقاش، مقولات الماركسة وما تعنيه هذه المقولات طوال قرن من الزمان. اذا كنا نلخص التجربة البشرية الاقتصادية الاجتماعية السياسية الثقافية الايديولوجية طوال قرن أو يزيد، نلخصها ونجردها، ونقول ما الذي اثبتته، ونريد أعطاء رأي في التجربة الاشتراكية. نحن أمام تجربة اشتراكية كانت روسيا مهدها، ولسنا هنا في صدد كلام عن كيف امتدت رقعتها، وعاشت حوالي ثلاثة ارباع القرن. هذه التجربة هي المرآة التي يجب أن نناقش في ضوئها مقولات الماركسية، وليس اعتبار أن هذه التجربة شذوذ يجب أن نكتشفه في ضوء مقولات الماركسية. النقطة دقيقة كثيراً من حيث التمييز بين قراءة وقراءة. أنا ارى في هذه الاشتراكية الماركسية المتحققة. اشتراكية متحققة يجب أن نرى مشكلاتها، عاهاتها وأزماتها وامراضها، في ضوء ما نملكه من منهج ماركسي فنحكم لها أو عليها. أنا أرى في هذه التجربة الماركسية وقد تحققت. هذا ليس جديداً كلياً على النقاش السابق الذي كان حاسماً في اعتبار أن هناك خيط تواصل عميق يشد ماركس إلى لينين، ويشد لينين الى ستالين، ويشد الثورة الروسية إلى الثورة الصينية، ويشد هاتان الثورتان إلى سائر النماذج. وبالتالي، ودون أن نعدم الفوارق بين هذه الحقبات التاريخية المتعاقبة، من ماركس إلى غورباتشوف، ولكن هذه كلها سياقات متمادية باتجاه اختبار خيار اشتراكي معين، هو الماركسية. بهذا المعنى، لا يعود موضوع كيف قرأت الماركسية الصعيد السياسي في المجتمع الرأسمالي، وكيف قرأت الماركسية الدولة، وكيف طرحت الماركسية ديكتاتورية البروليتاريا، وكيف قرأت الماركسية السياسي في المجتمع الاشتراكي الخ . . . كل هذه الأسئلة، لا تعود في الحقيقة مجرد اسئلة تستثير لدينا ما استثارته عقداً وراء، عقد من مناقشات لا أول لها ولا آخر اندلعت منذ نهاية القرن التاسع عشر، بل ننظر الآن لهذه القضايا في ضوء التجربة التي حسمتها وضوحاً. وهذا هو الدليل القاطع على اتفاقنا أو عدم اتفاقنا على أن التجربة الاشتراكية التي تحققت تحت اسم المعسكر الاشتراكي، بصرف النظر عن تسميته الحالية، هذه التجربة الاشتراكية كانت المختبر التاريخي الذي دخلته الماركسية، فاظهر طبيعتها كخيار في الحركة الاشتراكية، وسلحنا بما نستطيع من خلاله أن نحكم لها أو عليها. خلاف ذلك، نكون أمام العودة إلى الانتماء لوجهة في المعالجة مارسناها طويلاً، كانت ترى هذه التجربة واحدة من التجارب لها مشكلات وخصوصيات، ويقاس مدى صوابها بالتزامها أو خروجها بشكل من الاشكال عن تعاليم ماركسية مفترض صوابها، هذا موضوع مهم بالنسبة لنا كمنظمة، لأننا قارعنا هذه التجربة وناقشناها طويلاً تحت عنوان مدى خروجها على القياس الماركسي الأصلي، مقابل تجربة الاشتراكية الماركسية فيما نصطلح على تسميته العالم الثالث. مقابل ذلك، يجب أن نقرأ في ضوء كل ما انتهي إليه هذا التطور البشري، يجب أن نقرا تجربة الديمقراطية في العالم الأول. وأيضاً تجربة الديقراطية في العالم الثاني، لا نناقشها نقاشاً كأنه يقاربها في منتصف القرن التاسع عشر، في كل مجموعة اوليات، وما اعتبر في حينه بديهيات ماركسية، كانت تنظر إلى الديمقراطية كأنها حيلة من حيل البورجوازية. العودة إلى مناقشتها كانها موضوع نظري مطروح للبحث هل هناك حرية سياسية فعلية من دون وجود مجتمع لا طبقي؟ اذا كنا سنعود إلى النقاش وفق مقاييس صفحة بيضاء من هذا النوع، فاننا نضرب صفحاً عن مسؤولية قراءة تجربة الديقراطية في بلدان العالم الأول (نسميه العالم المتقدم أو الراسمالي او ما شئنا)، أيضاً حتى نستطيع أن نصل إلى اصابة عصفورين بحجر واحد، أولاً - مقدار ما تنطوي عليه تجربة الديقراطية هذه من نتائج ودروس تسلحنا في نقد نقد الماركسية للديقراطية، هذه زاوية في قراءة تجربة الديمقراطية بالغة الأهمية، حتى نستطيع أن نرى في مرآتها كم كانت الماركسية غير مصيبة في النقد الاختزالي الذي وجهته إلى الديمقراطية. هناك زاوية ثانية مقدار ما كشفته تجربة هذه الديمقراطية من نتائج ومعطيات تسلحنا في نقدنا لليبرالية،

وهذه مناسبة لنقاش استطرادي لاحق في التمييز الدقيق جداً ما بين الديمقراطية والليبرالية. وكيف أن كل انجاز تحقق في اطار الديمقراطية، بمقدار ما كان يسفه ويغالط ويعيد احكاماً ماركسية صارمة على الديمقراطية، منسوبة إلى طبقة وحيدة هي البرجوازية، كان في المقابل، كل تقدم في اطار الديمقراطية مرهوناً بالخروج المتمادي على الليبرالية، التي أرى في اقتصادويتها الوجه الآخر لاقتصادوية الماركسية، الليبرالية لا تقرأ وكأننا نستعيد نقاشات ما قبل قرن ونصف القرن حول الديمقراطية ومتى تكون فعلية، وأمامنا سلسله تجارب دالة على ما اطرته تجربة هذه الديمقراطية من نتائج، وأمامنا تجربة تاريخية تضع أمامنا حصيلة ما اطرته تجربة الاشتراكية الماركسية من نتائج، يشعر المرء أنه امر ثقيل على العقل أن يكون هناك نقاش في عام ١٩٩٤ ما زال محركه بأن الثابت والصائب والحقيقي والحاسم والذي يرسم طريق التطور البشري الصحيح، هو الايديولوجيا التي بموجبها قامت تجربة، الآن انهارت انهياراً كاملاً، ولم تستطع أن تحافظ على الحد الأدني من الحداثة لمجتمعاتها، وبالمقابل أمامنا قسم من العالم فيه ديمقراطية معيوبة، مأزومة، منقوصة، فيه ما نستطيع أن نوجه له كل الانتقادات، ولكن واضح أنه يقدم الاطار الذي من ضمنه يمكن الاستناد إلى انجازات باتت راسخة، ويمكن التطلع إلى مستقبل يتجاوز هذه الحدود في التطور البشري نحو ارتياد آفاق خيار اشتراكي آخر ما اريد قوله الخيار الاشتراكي القادم، اطاره، هل هو التجربة الفاشلة أم ما رسب من معطيات تطور يجب علينا أن نتبينها جيداً.
اسارع إلى القول إنني اشير إلى امر يمكن أن ينتهي بنا إلى أننا نحن اصحاب خيار اشتراكي لا نستطيع الا أن نفهمه على أنه من ضمن اطار أول هو الحداثة، مفهومة من جانبنا طريقة تنأي بها عن كيف قدمت لنا الماركسية الحداثة، واطار ثانٍ هو الديمقراطية أيضاً مفهومة بطريقة تنأي بها عن كيف قدمت لنا الماركسية الديمقراطية، ضمن اطار حداثة معطوفة على ديمقراطية لها ما لها وعليها ما عليها، نستطيع أن نتصور خياراً اشتراكياً مؤسساً على هذه الأسس. احاول أن اظهر تضاريس البحث وافتحه، ولا أحاول أن اختمه. أنا ادعو انفسنا واللجنة المركزية، باختصار إلى مغادرة اشتراكية اصولية نحو انتماء إلى حداثة سياسية، حتى لا يبقى هذا الفصام قائماً ما بين وعي ايديولوجيا وأفكار ومقولات نتحدث عنها، ووقائع تسير في اتجاه آخر، واذا انشد النقاش هنا لهذه المعطيات، اتصور أن ما لدينا من تحصيل فكري وثقافي نظري يمكن توظيفه في خدمة بحث، ضمانته أنه يستهدي برؤيا واقعية موضوعية علمية لما أفرزه التطور البشري خلال هذه الحقبة المعينة. كيف يمكن أن تؤسس على هذا التحصيل؟ اعتقد أن النقد الذي وجه تكراراً لما اسميناه أقتصادوية الماركسية، هذا النقد بحاجة أن يتعمق لدينا اكثر، ويكتسب وضوحه الأشد، ويفهم ليس بصفته نقداً جزئياً، إنما بصفته نقد يتناول اركان النظرية من أساسها. أو تلك، (على رغم أنه بامكاننا اجراء تاريخ متسلسل لتطور البحث في هذا المجال).
الآن في ضوء ما اشرت إليه من دروس ونتائج ومعطيات تطور فعلي، ليس هناك من شك أن القضية الأولى التي نقف أمامها، ونحن ننقد اشتراكية الماركسية لتولد بديلها، أنا اطرح البحث لدفعه إلى الامام، لأنه لا ولادة لخيار آخر الا على قاعدة العودة مرة أخرى للقول؛ هذا ما لن تكون عليه اشتراكيتنا، على طريق ما ستكون عليه اشتراكيتنا. أول مقتضيات هذا النقد للاقتصادوية الماركسية هو أن الماركسية في تحليلها وتقديمها لما يمكن تسميته الحداثة في المجتمع المعاصر، الحداثة التي نقرأها على امتداد حقبة زمنية معينة تحتشد فيها مصطلحات النهضة والتنوير والتطور والتقدم والايديولوجي والديني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي بكل ما فيها، هذه الحداثة، اقتصادوية الماركسية، اختزلتها فقدمتها بوعينا على أنها ولادة نمط انتاج جديد، هو نمط الإنتاج الرأسمالي تطور قوى انتاج نجم عنه ولادة نمط انتاج جديد، على قاعدة ذلك التعاقب الاقتصادوي التاريخي، وليست حداثة فيها الاقتصادي المهم، والسياسي المهم، والثقافي المهم، والايديولوجي المهم، والاجتماعي المهم، وبعيداً عن مقولة بنية تحتية وبنية فوقية، كلها عوامل تشترط بعضها بعضاً ولا يمكن فهم دور أي منها بمعزل عن الآخر، وليس هناك منها ما هو عامل فعلي والآخر انعكاس وهمي. كلها عوامل فعلية في بنية هذا التطور، وبالتالي الصعيد السياسي لا يقرأ ميكانيكياً في ضوء الصعيد الاقتصادي، والصعيد

ا لأيديولوجي والثقافي لا يقرأ ميكانيكيا في ضوء الصعيد الاقتصادي، وطبعاً لست في معرض الدعوة إلى قلب الآية لكى نرسم مثالية تحل محل المادية التي اعتبرناها مثالية. هذا اهميته أنه يجعلنا نتوقف امام كل التطورات في اوجهها المتعددة التي منها جميعاً نستطيع أن نشتق مصطلح الحداثة كي نقول، إنه في اطار هذه الحداثة، نقرأ ولادة الرأسمالية، وليس في اطار الرأسمالية تقرا كل الحداثة، ولا تصبح كل الحداثة مرادفة للرأسمالية، فنصبح في خروجنا على الرأسمالية كأننا في طريقنا للخروج عن كل مكتسبات الحداثة. هذا موضوع أساسي في قراءة ولادة الرأسمالية، وكيف نفهم هذا المجتمع الحديث الذي أحد أوجهه أنه مجتمع رأسمالي، ولكن هو مجتمع سياسياً له صعيد معين، ثقافياً له صعيد معين، وليست كلمات بلا معنى القول إن المجتمع الحديث هو مجتمع الرأسمالية اقتصادية، هو مجتمع العقلانية أيضاً، هو المجتمع الذي ظلت فيه للايديولوجيا وظيفة، ولكن تبدلات وظيفة الايديولوجيا كانت بالغة الأهمية، هو مجتمع العلمانية في وجه الفكر الغيبي، هو مجتمع الديمقراطية السياسية التي لا تتلخص في أنها انعكاس للسوق، وهذه مناسبة للعودة إلى قراءة السوق من ضمن اطار الحداثة، وليس الزج بكل الحداثة على أنها هي عبارة عن انعكاس علاقات سوق، وبالتالى إعادة الاعتبار لكل رصيد، وحصيلة التطور البشري المتعدد الأوجه، والذي يحتل الصعيد الاقتصادي ضمنه حيزاً اساسياً لن نغفله اطلاقا، ولن نأخذ بتحليل معاكس بمعنى ردة الفعل المنقلبة، بحيث تقول إن تاريخ المجتمعات هو تاريخ تطور الأفكار. مما يجعلنا نؤشر إلى حقل لم نرثه عن الماركسية، لأن الماركسية حملت من التجريد في قراءة تطور المجتمعات وأوضاع المجتمعات، وفي حدود النتاج الذي صاغه ماركس، ثم اتت تطبيقاته في ما بعد ، حملت من التجريد ما جعل الباب مفتوحاً لقراءة التاريخ على أنه تعاقب انماط انتاج. يوصف كل تحصيل بشري فكري ثقافي ايديولوجى سياسي اجتماعي بصفة نمط الانتاج المعني، ويعتبر مجرد ملحق وانعكاس له يزول مع زواله.

هذا هو الواقع الفعلي، الآن يمكن أن يظهر في علم الماركسولوجيا مؤلفات كثيرة، تقول هذه قراءة مفقرة للنص الماركسى الأصلي، ممكن أن يظهر ذلك. ولست ضده، واذا كان هناك من يستطيع أن يشد النص الماركسي الأصلي نحو الاستفادة منه لإغناء بحث في التطور البشري، فيه التعقيد أكبر، والتنوع أكثر، أنا لست ضد ذلك، لأنه وتحت كافة الظروف، نحن في طريقنا لإعادة تصنيف ماركس واحداً من أكبر المفكرين العمالقة، الذي لا يمكن ترصيد حساب التطور الفكري البشري في معزل عنه. يمكن، وأنا اقرأ التاريخ الاجتماعي العربي والفلسفة العربية، اتوقف طويلا أمام أهمية ابن رشد في عصره، وما اضافه لمحاولات العقلانية العربية المتكررة، من دون أن اكون ابن رشدوي، ليس خارج الأهمية أن ما نقرأه حالياً من نتاج يقول إنه ليس ضروريا اخذ كتاب رأس المال ونستعمله كما قدمه صاحبه، وليس ضروريا أن نستعمل "رأس المال" كما قدمته التجربة. هذا "رأس المال" كتاب بات ملك الفكر البشري، نريد أن ننبش التناقضات التي أوحت لصاحبه بتقديمه على هذا النحو، والتي اوصت لسواه باستخدامه على هذا النحو، لكى نستفيد منه ذخراً غنياً في تعيين مكان الإضافة الجوهرية فعلاً التي تستحق الالتفات، وتستحق التنسيب إلى التحليل اللازم للوضع الاجتماعي. عندما اشير إلى الوجهة التي غلبت على دور الماركسية في تقديم المجتمعات الحديثة لنا على أنها تقنية تطورت، فنجم عن تطورها تطور في قوى الانتاج، ولادة نمط انتاج تؤطره علاقات اجتماعية معينة، والباقي لواحق. ومن هنا نوقشت وسفهت اصعدة سياسية وثقافية وايديولوجية. يعني أننا لا نجد في النص الماركسي مكاناً لإعطاء التقدير الكافي للثورة الدينية، وما نجم عنها من علمانية في نهاية المطاف. نحن نناقش الآن مع نهاية القرن العشرين، وفي رأينا أن هذا مكتسب يتجاوز مصالح الطبقة البرجوازية، ويتجاوز بطبيعته مجرد حدود مجتمع رأسمالي أو حدود حاجات رأسمالية. اذاً، ونحن نعالج هذه الاقتصادوية الماركسية، نرى فيها اجتزاء في قراءة الحداثة، التي لا يمكن الا من ضمنها أن نعقل الصعيد السياسي، والصعيد الاقتصادي والصعيد الاجتماعي، ونشتق خيارنا. هل لهذه الحداثة وجود قائم في ذاته في مجالات مختلفة، وما هي وظائفها وكيف نعيد الاعتبار لبني الحداثة المتداخلة، التي باتت القالب الذي لا خيارات خارجها. لا ديمقراطية، لا

اشتراكية، لا تطلع إلى تطور خارجها. كيف نعقلها، وكيف نفهم الأصلى والأصيل منها، وما الذي يمكن تصنيفه في خانة الانعكاس العادي. طرح آخر، لا أجد في الأدب الماركسي تمييزاً بين الديمقراطية والليبرالية. فيما أنا ادعو إلى اشتراكية تنطلق من التمييز القاطع بين الديمقراطية والليبرالية. الليبرالية منظور إليها على أنها الاقتصادوية الأخرى التي تعتبر المجتمع سوقاً، واليد الخفية للسوق هي الناظم لكل شيء، وما عدا ذلك انعكاسات، وهي في أعلى درجات وضوحها تعتبر الإنسان انساناً اقتصادياً، وما سوى ذلك ملاحق. وهي في آخر نسخها المعاصرة (النيوليبرالية) تدعو في معرض توصيفها لأزمة المجتمعات الغربية المعاصرة على أنها أزمة الدولة وتدخل الدولة، وعلى أنها أزمة الخروج على قوانين الاقتصاد الطبيعي، تدعو إلى تحويل السياسة إلى سوق، تدعو إلى خصخصة السياسة، إلى اعتبار أن العلاقات الوحيدة ذات الأساس الموضوعي الفعلى، هي التي ينتظم بموجبها الناس منتجين متبادلين وفق قوانين سوق، هي الناظم الطبيعي لشؤون المجتمع، والمقرر في مختلف اصعدته. هذه الليبرالية تتمايز أو تختلف اختلافاً اساسياً عن تاريخ فعلي لمجتمعات العالم الأول تحت عنوان الديمقراطية، عاشت قرناً ونصف القرن من الزمان من الخروج المتمادي على قوانين هذه الليبرالية، بحيث يصح القول بأن كل تقدم فيها يكاد يكون مرادفاً للخروج على قوانين هذه الليبرالية. اذاً، نحن أمام صعيد آخر في النقاش حتى نشتق خيارنا الاشتراكي، هو نقد النقد الماركسي للديمقراطية. أنا ادعو لفتح هذا البحث رحباً على مصراعيه، ولدي ما أقول فيه الكثير نظرياً، وعلى الصعيد المجرد، وعلى الصعيد الملموس، ولكن أنا ادعو لفتح البحث داعياً لاستجماع افكارنا جميعاً، وادعو اللجنة المركزية لأن يكون سلاحها في الخوض في هذا النقاش هو معطيات التجربة البشرية، كما صاغتها وقائع النصف الثاني من القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

عندما نغادر الأرضية الاقتصادوية، وعندما نعيد الاعتبار لأدوار وفعالية صُعد البنية المتداخلة في المجتمع، فلا يعود من مجال للنظر في ما حفل به مصطلح الديمقراطية قيد الممارسة من تطورات، على أنها مجرد حيل متمادية تختفي وراءها البرجوازية أو تغلف العلاقات الرأسمالية. بالعكس هذه مناسبة للقول بأن ذلك لعله يصل بنا إلى ملامسة القراءة الأصوب الغير اقتصادوية للاسهام الاقتصادي الماركسي. وأنا اتحدث عن موضوع حوله الآن أبحاث من الذين يعتبرون انفسهم ماركسيين، أو بعضهم يعتبر نفسه على الأقل يمت إلى الماركسية بصلة، ويناقش على أساس أهمية ما قدمته هذه الماركسية من إضافة للفكر البشري. حتى هناك نقاش للموضوعة التي بموجبها ميز ماركس بين مجتمع رأسمالي، وبين مجتمعات ما قبل الرأسمالية، وقال: في مجتمعات ما قبل الرأسمالية، العلاقات ما فوق الاقتصادية فاعلة وحاسمة، يعني بذلك علاقات القسر والهيمنة والسيطرة السياسية. القسر الايديولوجي، والقسر السياسي لهما اليد العليا، فيما في المجتمع الرأسمالي دور العامل الاقتصادي دور متخلص مما هو فوق اقتصادي. هناك نقاش لجوهر الاسهام الذي قدمه ماركس في كتاب رأس المال وحسب نظرية القيمة. اريد الاستطراد على سبيل الدغدغة الفكرية لأقول إن نظرية القيمة التي بموجبها، قيمة السلعة تعادل معدل الزمن الضروري اجتماعيا لإنتاجها، هذه ليست نظرية ماركسية، هذه نظرية اتى بها ريكاردو، هذه نظرية الاقتصاد الكلاسيكي، الجديد في الماركسية هو مناقشتها للسلعة التي اسمها قوة العمل، وبالتالي الجديد في الماركسية أنها رفضت أن تقول بأن ما يتقاضاه العامل هو سعر عمله، قيمة عمله. ما يتقاضاه العامل هو قيمة قوة العمل التي تنتج القيمة الفائضة. النقاش يدور حول أنه بعد كل الاضافات الاقتصادية في الحقل الماركسي على هذه النظرية، وبعد كل الخبرة التي وضعت بموجبها هذه النظرية موضع اختبار اجتماعي، ما الذي يرسب لنا منها؟ ما الذي لا يستطيع أي باحث في العلم الاجتماعي، أي اقتصادي جدي الا أن يلتفت له؟ ما الجديد الذي اضافته نظرية القيمة؟ نظرية القيمة في الحسابات الاقتصادية، وهذا شيء يجب أن يكون معروفاً لدينا جميعاً، حتى في التجربة الاشتراكية التي طبقت، لم يكن من مجال لتأسيس علم اقتصادي قائم على اساس الحساب الاقتصادي وفق قيمة السلعة. ظل المتداول به هو سعر السلعة، وكلنا يعرف أن رأس المال، كل معادلاته الرياضية هي مباحث في الكلام على تحول

القيمة في السوق إلى سعر، ما بين السعر والقيمة. اذا لم تشكل نظرية القيمة أداة رياضية لعلم اقتصاد، لم يكن هذا فتحها الجديد، وعندما قام مجتمع تحت راية الاشتراكية، لم يستطع أن يركّب اقتصاده على أساس أن القيمة هي التي تظهر في السوق. ظل الذي يظهر في السوق هو السعر الذي يفترق عن القيمة، بالنظر إلى أن السوق هو الوسيلة التي تتحقق القيمة من خلاله. ليس هذا بحثنا، في قيمة قوة العمل، كلنا نعرف أن النظرية الكوارثية في قراءة مآل نمط الانتاج الرأسمالي، على ماذا بنيت؟ بنيت على أنه في نمط الإنتاج الرأسمالى، آلية الاستحواذ على فائض القيمة، تجعلنا امام رأسمال ينحو حثيثا نحو تأبيد الإبقاء على قيمة قوة العمل في الحدود الدنيا الضرورية، لإنتاج حياة العامل من أجل مزيد من الفائض يكبر ويتسع باستمرار، وعلى ذلك ترتبت نظريات الإفقار المطلق والاستقطاب الطبقي، الذي نظر إلى قيمة قوة العمل نظرة بيولوجية، اعتبر أنه يستطيع أن يضع لها قياساً رياضياً اقتصادياً بموجبه ينحو راس المال دائماً نحو مزيد من الفائض، وتُكبس فيه حاجات قوة العمل إلى ما دون الحد الأدني. ما الذي اثبتته التجربة البشرية؟ الذي اثبتته أن قيمة قوة العمل تتقرر في ميدان الصراع الاجتماعي، ولا تتقرر على صعيد المعادلات الرياضية الاقتصادية. اذاً، نظرية القيمة هي علاقة سياسية اجتماعية، قبل أن تكون معادلة اقتصادية. وبالتالي بتنا أمام فائض يتحكم به الصراع الاجتماعي، والصراع الاجتماعي هو الصراع الذي يظهر على الصعيد السياسي. وبالتالي، حتى في الاقتصاد الماركسي، أهمية ما قدم أنه يشير إلى السياسة في الاقتصاد. وأهمية ما قدم، وعلى عكس ما تصوره ماركس، أنه يعيد جلاء القوة ما فوق الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي أيضاً. وهذا طورته التجربة البشرية لتقول لنا إن القوة ما فوق الاقتصادية لا تملكها الطبقة الرأسمالية فقط، بل تملكها الطبقة العاملة أيضاً. وبالتالي فان العوامل ما فوق الاقتصادية الفاعلة في اتجاه تحديد سقف فائض القيمة وحدود فائض القيمة وربح الطبقة الرأسمالية، هو هذه العلاقة الاجتماعية القائمة بين طبقتين، وبالتالي لم نعد أمام سوق هو ظاهرة طبيعية، أو نظرة للمجتمع الرأسمالي صعيده الاقتصادي لا يقرر وحده مصير تركيب كل البني الأخرى، إنما صعيده الاقتصادي محكوم بالسياسة، مثلما أن السياسة محكومة أيضا بالصعيد الاقتصادي. ما أريد قوله إنه يجب أن نقرا التبسيط الذي بموجبه نقدت الديمقراطية ماركسياً، حتى لا نرى النقيض التبسيطي لهذا النقد. اذا كانت الديمقراطية وليدة حداثة، انحلت بموجبها روابط قديمة، روابط عبودية قديمة، روابط انتماء إلى جماعات متضامنة قديمة، إلى مشاعيات قديمة، إلى تراكيب مجتمع اقطاعي، كيف نرى هذه الديمقراطية التي ولدت في مرأة الحداثة، ويمكن اعتبارها كونية انسانية حقاً؟ نحن مضطرون أن نناقش هل لمصطلح حقوق الإنسان معنى كونياً ام لا؟ هل المجتمع الحديث حمل جديدا على صعيد حقوق الإنسان ام لا؟ ما الإنساني الكوني فعلاً؟ ما الطبقى فعلاً؟ ما القومي فعلاً؟ ما العالمي فعلاً؟ حتى ونحن نضع الصراع الطبقي في الموضع الذي يستحق من رؤية العملية الاجتماعية، لا نرى المجتمع طبقات فقط نرى المجتمع طبقات، ونرى المجتمع افراداً، ونرى المجتمع محكوماً بالتكون دولة امة، وهذا اطار تاريخي. ونرى المجتمع في اطار علاقات عالمية اوسع مع هذه الحداثة، لا نستطيع أن نضرب صفحاً عن انسانيتها، قوميتها، عالميتها، مثلما أننا من باب أولى لا نستطيع أن نضرب صفحاً عن طبقيتها. وبالتالى فإن وظيفة الصعيد السياسي في المجتمع الحديث، وظيفة تأبيد علاقة رأسمالية أم وظيفة حداثة من ضمنها تندرج العلاقات الرأسمالية؟ تلك نقطة بالغة الأهمية في قراءة الصعيد السياسي، قبل أن نصل الى المجتمع الاشتراكى. هل هو مجرد تحصيل حاصل الأساس اقتصادي، أم أن لهذا الصعيد السياسى مكوناته التي بموجبها لا تستقيم وظيفة العلاقات الرأسمالية اصلاً؟ وهذا سيجر أيضاً لبحث مستفيض حول ماذا مثلت الدعوة الديمقراطية انطلاقاً من دعوة العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، مروراً بالثورة الفرنسية، وأي أزمة انطوت عليها الديمقراطية دائماً. أين هي علاقات التعاقد الحر التي هي من معالم الحداثة، وأين هي علاقة القهر والسيطرة والاستغلال؟ مقابل نقد تبسيطي للديمقراطية ماركسياً، أنا لا أقدم تمجيداً تبسيطياً للديمقراطية رأسمالياً. فلنر بوضوح وجهي العملية لولادة هذه الديمقراطية الحديثة. وبالتالي هل نرى الصراع الاجتماعي

في اطار هذه الديمقراطية السياسية، هل نراه حقيقياً؟ هل نراه وازناً؟ هل نراه مؤثراً على الصعيد السياسي؟ هل نراه قادراً على اقتحام اسوار الدولة ومعاقلها؟ هل نراه قادراً على ترجمة نفسه في المجال السياسي؟ هذا ليس نقاشاً نظرياً صرفاً. هذا نقاش يجب أن يتم في ضوء خبرة المجتمعات إياها، التي لا بد وأن نقف لنطرح على انفسنا سؤال: أين هي من افتراض الاقتصاد الطبيعي الذي ما سواه تحصيل حاصل على قاعدة السوق وقوانين السوق. هذه دعوة إلى الاقلاع عن ذلك الحكم بالاعدام الذي اصدرناه مراراً وتكراراً في ظل التزامنا الماركسي، والذي بموجبه اعتبرنا أن كل هذا العالم من السجال ما بين ديمقراطية وليبرالية، ما بين ديمقراطية اشتراكية، ورأسمالية ليبرالية هو يضرب خارج الموضوع، ولا يمت إلى المسائل الجوهرية بصلة. هذه إعادة اعتبار لنقاش المسألة، ليس للبصم على أي خلاصات جاهزة فيها، هذه إعادة اعتبار للصعيد السياسي ومناقشته، واود أن اشير هنا إلى أننا كمنظمة، كان خطنا في التزام الماركسية قد حرمنا من أن ننهل من مصادر ثقافية عديدة بكرت منذ مطلع هذا القرن في إعادة الاعتبار للصعيد السياسي في قراءة المجتمع الرأسمالي، وللصعيد السياسي في قراءة مستقبل المجتمع الاشتراكي. وأنا اشير هنا إلى التقليد الذي افتتحه غرامشي، ونسج على منواله حشد من المفكرين الماركسيين ، وهو يتمظهر حالياً في ما اسميته سابقاً المدرسة الانكلوسكسونية، المكملة في نقاش الاشتراكية من مدخل سياسي ستصل ونحن نناقش كم سيكون علينا أن نقلع عن عادة أن الاشتراكية تطرح لدينا نقطة وحيدة: ما شكل ملكية وسائل الإنتاج؟ وليس الاشتراكية لمجتمع سياسي وكيف يحكم؟ ما هو نظامه؟ ما هى تركيبته؟ ما تشكيلاته؟ نحن ندور حول كيف يتقر ر مصير وسائل الإنتاج، لان المضمر أنه اذا حسمت المسألة في الحلقة الاقتصادية، فمن تحصيل الحاصل أنها ستحسم في سائر الحلقات. اذاً هذا يظهر مقدار ما تحرمنا الاقتصادوية الماركسية المجتزءة من قراءة الحداثة بمعناها الشامل، كتطور تاريخي من ضمنه اندرجت الراسمالية، وليس حداثة لا يمكن أن تُقرأ الا على أنها في اطار الرأسمالية، أو مرادف للر أسمالية. هذه هي القضية الأولى. القضية الثانية، كل الصعيد السياسي وأهميته في تقرير مصير الوضع الاجتماعي ككل، بما في ذلك التدخل في الصعيد الاقتصادي .

قضية اخرى: نحن لم يعد لنا الحق في القول: ثورة أم اصلاح؟ ثورة دكتاتورية البروليتاريا أم اطار ديمقراطي للاشتراكية؟ دكتاتورية البروليتاريا. الدولة ضرورة لازمة أم اضمحلالها هو الاشتراكية، اضمحلال الدولة بالديمقراطية المباشرة أم طريق الديمقراطية المباشرة مقابل الديمقرطية التمثيلية؟ هذه المسائل، لاشتراكيين متناظرين منذ ١٨٧٠ و ١٨٩٠ و ١٩٠٠و ١٩١٠ و ١٩٢٠ و ١٩٤٠، مسائل مطروحة للنقاش. أما في العام ١٩٩٤ فهذا كله وضع موضع اختبار. أبدأ ثورة أم اصلاح؟

نحن وقفنا أمام نموذج ثورة تحصل ولا تغير، واصلاح يغير. لنناقش هذه القضية. أنا أمامي ثورة أحكم عليها الآن ما هي الثورة؟ الثورة هي الافراج عن امكانية الاصلاح، التطور والتغيير. ما اريد قوله، إنه انتهى زمن الثورة التي تعرف بالمتاريس. هذه الثورة هي الشكل العنفي للحدث، ولكن كم من شكل عنفي يحصل ولا يغير. فالموضوع ثورة أم اصلاح لا يغطى المسألة. ما الطريق إلى التغيير، هذا ليس معناه لا ثورة بالاصلاح. اذا أعدنا الاعتبار للثورة إلى أنها التغيير المتكامل في مختلف أوجه بنية المجتمع فيمكن آن أقول أنا مع الثورة بهذا المعني. إنما ثورة أم اصلاح بالمعني الذي تناظرت حوله الحركة الاشتراكية عالمياً، أنا لست ضمن أحد المعسكرين، لأن ثورة ١٩١٧ إلى عام ١٩٩٢، تبين أن هذه الثورة عجزت عن التغيير. اذاً لا يتلخص الموضوع بمسألة ثورة أم اصلاح. دكتاتورية البروليتاريا ليست مقولة نظرية، وهي اختبر ت في عشرات البلدان، اختبرت في موطن أول، واختبرت في موطن ثانٍ، وامتدت إلى عشرات البلدان، وبات بقدرتنا أن نحكم على أن دكتاتورية البروليتاريا طريق لبناء الاشتراكية ام طريق لبناء استبدادي؟ إن ما كان قيد النقاش عند برنشتاين، كاوتسكي، لينين، روزا لوكسمبورغ وجان جوريس، واشتراكيين مطلع القرن العشرين، دون أن أعطي شهادة للاحزاب الاشتراكية الديمقراطية، ما كان موضع نقاش بات موضع حسم. وبالتالي فإن الاستمرار في النقاش لا اشتراكية الا

عبر دكتاتورية البروليتاريا، فيما الخبرة البشرية اثبتت آن لا اشتراكية عبر دكتاتورية البروليتاريا. هذا خلاصة نقاش لا يأخذ في الاعتبار تحدي الجواب على ما حصل . هذه الثورة التي تمت في ظل قيادة صاغت مؤلف "الدولة والثورة" الذي رسم وجهة اضمحلال الدولة، هذه الثورة على دكتاتورية البروليتاريا، تبين أنها ليست معبراً انتقالياً قصيراً نحو اضمحلال الدولة، لا بل هي لم تكرس وجود الدولة فقط، إنما انتجت واحدة من أكثر الدول ارهاباً، انتجت ما فوق الدولة، انتجت نمطاً من الدولة هو الدولة الاستبدادية في الشكل وليس في المضمون، لم يدانيها في مصادرتها للمجتمع، الا التجربة الفاشستية والنازية. نحن أمام ضرورة الجواب، ولا نقدر أن نفترض أنه على قاعدة التأميم تكون الاشتراكية أو لا تكون، بالقياس لدرجة تأميم وسائل الانتاج ولدرجة شمول الملكية العامة وسائل الإنتاج، فقد وضعت امام الاختبار لننتهي منها إلى الدرس الثاني، ليس العبرة في شكل الملكية، إنما العبرة في مفهوم السيطرة الاجتماعية على وسائل الإنتاج. وهذه ليست سيطرة إدارية وإنما تكون أو لا تكون سيطرة سياسية بامتياز. اذاً، عدنا إلى نقاش أنه في التجربة الاشتراكية تبين بأنه، ليس كما في تجربة البلدان الغربية والتي أخذت بالصيغة الديمقراطية، تبين أنه ليس هناك سوق أفلتت افلاتاً كاملاً من دائرة السيطرة الاجتماعية، بالمقابل حلول الخطة مكان السوق في هذا النموذج لم يعن أن الخطة تعادل سيطرة اجتماعية على وسائل الانتاج، بل أن الخطة عادلت سيطرة إدارية من قبل طبقة حاكمة على وسائل الانتاج. اذ لم يعد بإمكاننا أن نناقش على أساس أن الطريق الأسلم إلى الثورة، إلى الاشتراكية، ثورة تقيم دكتاتورية البروليتاريا، تشكل فترة انتقالية وجيزة، ما إن تُنصب البروليتاريا طبقة حاكمة للمجتمع وباسمه حتى تحفر بذلك قبرها كطبقة بيديها، وننتقل إلى زوال مبرر السياسة، وصولاً إلى اضمحلال الدولة. فالتجربة أعطت اجوبة معاكسة، على الأقل جديرة بأن تجعلنا نقف نناقش: هل هذه الترسيمة صحيحة؟ أم أن حقيقة التجربة دللت على مقدار المغامرة المحكومة سلفاً التي انطوى عليها الفقر السياسي للنظرية الماركسية. كان من مفاخر واضعي الاشتراكية العلمية في نهاية القرن التاسع عشر أنهم يقولون: نحن خلافاً لسائر الاشتراكيين، لم نعمد إلى رسم ملامح المجتمع الاشتراكي القادم لأنه اعتبرنا أننا لسنا اصحاب يوتوبيا، ولا نقيم ترسيمة للمجتمع، فنحن نقرر واقع، وبموجبه من نمط انتاج إلى نمط انتاج، الفرضية الكامنة وراء كل هذه الوجهة خلاصتها: بأنه على صعيد ملكية وسائل الإنتاج تتقرر مجمل السياسة وسائر تراكيب المجتمع. التاريخ في هذه التجربة اثبت مدى عدم صواب هذا الافتراض، وأثبت أن السؤال حول الاشتراكية هو سؤال حول التنظيم الاقتصادي في ظلها، مضمون السيطرة الاجتماعية على الحياة الاقتصادية، طبيعة النظام السياسي المؤمن لهذه السيطرة الاجتماعية، وبالتالي الأوجه المتعددة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والايديولوجية المتضافرة، التي يجب أن يتسم بها الانتقال نحو نظام اشتراكي. خلاصة القول إنه في وعينا المتحدر إلينا : أن النقاش في الاشتراكية يستحضر فوراً قضية ربما لا قضية جوهرية سواها: وسائل الإنتاج بيد من؟ أنا اقول: إنه من القضايا الجوهرية التي يستحضرها الحديث لرسم معالم النظام الاشتراكي، وسائل الإنتاج بيد من، وأي توازن اجتماعي يحكمها؟ هذه واحدة من الأسئلة الجوهرية التي يطرحها موضوع النظام الاشتراكي، والنظام السياسي الاشتراكي ما هو؟ والديمقراطية الاشتراكية كيف تصاغ؟ والتعددية في المجتمع الاشتراكي؟ وكل هذا الملف الذي شهدت التجربة التاريخية عليه، وبالتالي أهمية الخوض فيه بعدما تبين أن كل التبسيطات المفترضة وراء فكرة الانتقال إلى الاشتراكية هي تبسيطات في غير موضعها. واظن أن اشتراكياً جاداً مثلنا لا يستطيع مع نهاية هذا القرن أن يكتب قصيدة هجاء في الديمقراطية التمثيلية، في الديمقراطية السياسية القائمة على المؤسسات التمثيلية، وفصل السلطات لصالح ما اعتبر الديمقراطية الأرقى، وهي الديمقراطية المباشرة. لأن هذه الأخيرة ديمقراطية السوفياتات، حيث كل السلطة للسوفيات في مختلف اوجهها السياسية والتشريعية والتنفيذية والقضائية، انتجت ما انتجته من تجربة، لست الآن في صدد إعادة نقاشها، ماذا يطرح علينا هذا الكلام؟ هذه المقاربة المختلفة والمستمدة من تجربة الاشتراكية الماركسية المتحققة، والمستمدة من وقائع ما توالى في اطار التجربة الديمقراطية، هذا

يضعنا أمام الأسئلة الأساسية التي من مادتها يجب أن يصاغ التوجه العام باقسامه المفصلة الأساسية، حيث لا تختزل الاشتراكية إلى مجرد مراسيم تقيم الملكية العامة لوسائل الإنتاج مرة واحدة والى الابد، فنقيم عبر ذلك المجتمع الاشتراكي مرة واحدة والى الابد. هذا انتهى ولم يعد ممكناً أن نعقل الاشتراكية على هذا الأساس. وبالتالى إن الحملة تجاه مصطلح التسويات المتوالية لا مبرر له. وهو ما زال مشدودا إلى نقاش ثورة أم اصلاح، تغيير جذري أم تغييرسطحي، فيما اثبتت التجربة البشرية أنه أياً كانت المداخل إلى مجتمع جديد في عنفيتها، وانا لا أنفي اجبارية المداخل العنفية، وهذا ليس حكراً على الاشتراكية فقط، هذه الثورات التي تحصل عند اختناقات معينة في التطور البشري، هذه ظاهرة كونية بشرية، لأنه اصلاً، هذا الغرب تأسس على ثورتين أساسيتين: الثورة الفرنسية والثورة الأميركية، ولم يتأسس على قاعدة تطور النظام الملكي الاستبدادي، أو على قاعدة التطور السلمي للاقطاع. هذا ليس هو الموضوع، إنما الموضوع أنه أي كان المدخل في عنفيته، فإن الانجاز هو تسويات متوالية، ولا ينال ذلك من جذريتها، ولا من أهميتها، بالعكس أن التاريخ يشهد الآن بأن ما توالى من تسويات متعاقبة في ظل دعوات إلى السلم الطبقي بعد ثورات وحروب أهلية مزقت الغرب، هي أرسخ في جذريتها مما تم بناؤه باسم دكتاتورية البروليتاريا الكلية الجذرية. مما يعني أن النقاش يجب أن يعود ويحكم ليس إلى مصطلحات وقوالب لفظية، إنما إلى ما يمكث في الأرض. والآن نجد انفسنا أمام الآية الآتية حصيلة ثورة أكتوبر، وقد ولدت عام ١٩٩٤ صراعاً مريراً، لعل المجتمعات الآتية من رحاب تلك الثورة تستطيع أن تقارب بعض جوائب التسوية الاجتماعية القائمة في الغرب، التسوية الاجتماعية، النظام السياسي، البرلمان، التمثيل... وأنا لا اعتقد أن غورباتشوف كان بمقدوره قيادة هذه المجتمعات نحو الشاطىء الأمين. هذا صحيح، ولكن بالمقابل غورباتشوف، ليس مخابرات مركزية دمرت الاتحاد السوفياتي والمجتمعات الاشتراكية. هذا كلام لا محل له في السياسة. الآن هذه المجتمعات التي مرت بكل ما نشير اليه، بكل أنواع الجذرية، من جذرية الثورة إلى جذرية تصفية اعداء الثورة، الى جذرية دكتاتورية البروليتاريا، إلى جذرية شمول الملكية العامة لكل وسائل الإنتاج من دون استثناء، إلى جذرية الخطة، إلى جذرية اعلان الغاء السوق، إلى جذرية اعلان الدمج الاجتماعي، إلى ادعاء انتفاء المجتمع الطبقي، كل أنواع هذه الجذرية: لأن يقوم في روسيا وتوابعها من بلدان النموذج أكثر نظام راسمالي توحشاً في العالم، ويسودها اكثر أنواع الاعتباط السياسي. وكل هذا التراث تبخر وسددت له ضربة، (وهذا مناسبة لاعلامكم أن رفاقنا في الحزب الشيوعي اللبناني يبدو أنه لديهم عودة إلى روسيا بدلاً عن الاتحاد السوفياتي)، فالحزب الشيوعي الروسي الذي عاد وثبت نفسه حالياً على قاعدة مشاكل هذه الليبرالية التي اعقبت الجذرية السابقة، لا يفتأ يكرر ليل نهار: نحن حزب شيوعي روسي، ولكننا لن نعيد بناء النموذج السابق، دون أن يطرح أحد منهم ما هو النموذج الآخر، ولكنهم يناقشون على قاعدة أن لديهم رأيا في الاصلاح ووتيرته، وكيفية إعادة النظر بالوضع الاقتصادي... فاذاً أي نقاش في الحقيقة يود أن ينتسب لحاضر واقع التجربة البشرية يجب أن يغادر مقولات عفا عليها الزمن، نحو نقاش مقولات مجدولة في وقائع حتى يستطيع أن يقارب حقل البحث. لماذا كانت هذه السياحة الطويلة، هنا يمكن أن يتوضح معني كلامي. إن الجواب على ما لن تكون عليه اشتراكيتنا لن يكون اعلان ماركسية اخرى، أو ماركسية موجهة، في الانتقال إلى حقل بحث هذه سعته وهذه قضاياه، ويطرح هذه الجملة من الأسئلة التي تضمر بوضوح طموحاً نحو اتجاه في الأجوبة، ولكن هذه المرة هذا مرتكز الى وقائع تجعل من الاشتراكية، ليس مجرد خيار اقتصادي واقتصادوي، انما تجعل من الاشتراكية: أعلى درجات الديمقراطية. إما أن يتأسس بحثنا في الاشتراكية على قاعدة ترسيخ ما هو أساسي في الحداثة البشرية، وهذه مناسبة للقول إنه في النقاش ما بين الحداثة والاصالة، ليكن حسمنا قاطعاً بأن الذهاب فيه ووضع الحداثة مقابل الأصالة هو فخ، وكل الفكر الذي ظهر احتجاجا على الاستعمار والامبريالية، انتقل من هجومها إلى هجوم الحداثة، لا محل له على الاطلاق. فالحداثة كقيم ووجهة تطور قدر كوني لا مرد له، تتعدد طرائق الوصول إليه، وكل حداثة في اقسام من العالم، ولدى أمم من العالم، تضطلع بادوار

مختلفة، بما في ذلك دور القسر والقمع والفتوحات والاستغلال والهيمنة والسيطرة. والحداثة ليست بعيدة اطلاقاً عما يرافقها، فوجهها الأول تقدم ووجهها الثاني غصب واستلاب وتدمير. وعلى كل حال لم يكن ماركس مقصراً، في وصف الحداثة الرأسمالية على أنها ذلك النظام الخلاق على التدمير، ولكنه قال بأن الاحتجاج على هذا المفعول التدميري، لا يكون بالحنين إلى نمط انتاج سابق لم يعد له مكان.

اذن نحن أمام خيار اشتراكي نريد أن نناقش مرتكزاته في الحداثة التي لا مهرب من بلوغها، ولا بد من نقاشه في اطار ديمقراطية سياسية ليست العلة في مبدئها، إنما العلة في عدم شمولها كل الرقعة التي يجب أن تقع تحت السيطرة الاجتماعية. وأهم نقد يوجه لليبرالية في هذا الميدان هو النقد الذي يقول لماذا القبول بجعل كل شيء مرهوناً بطبيعة العقد الاجتماعي بين الناس؟ الآن الحياة الاقتصادية معتبرة ذات قوانين طبيعية؟ جوهر الليبرالية ونقدها للديمقراطية أنها كانت تتطاول على الحياة الاقتصادية وتتعسف وتخل بالقوانين الطبيعية، في حين أن جواب الديمقراطية على هذه الليبرالية، هو مدى اتساع رقعة السيطرة الاجتماعية على مجمل الحياة الاجتماعية، بوسائط سياسية وثقافية وفكرية واجتماعية متعددة. اذاً نحن خيارنا الاشتراكى على قاعدة أي حداثة، لأن هذا ينهينا مما يسمي اشتراكية اسلامية، واشتراكية متصالحة مع الدين، واشتراكية ليس لها علاقة بالعقلانية، واشتراكية بلا علمانية، لأن الاشتراكية تصبح عندها ترتيباً اقتصادياً. فعلى قاعدة اية حداثة تشكل المرتكز الأول للخيار الاشتراكى، ضمن اطار أي مفهوم للديقراطية وأي وجهة في استكمال هذه الديمقراطية، ونحو أي تنظيم لمجتمع اقتصادي اجتماعي سياسي دولتي، واي علاقات بين الاسم، وأي مقاربة للوضع العالمي؟ هذا هو الثمن الذي دفعته الماركسية ، كان المخطط الأصلي للماركسية هو اصدار ست كتب، واحد منها نمط الإنتاج الرأسمالي، والثاني التشكيلة الاجتماعية، والثالث الوضع العالمي، وصراع الطبقات. هذا اطار البحث، هذا مستنده وقائع التطور الفعلي الجارية، وهذا غطاؤه روافد ثقافية ناهضة متجددة عديدة. وان انحسار ظل التجربة الاشتراكية الماركسية لم يقتل البحث. فالسائد الآن في الغرب ليس اعتبار أن مصرع الاشتراكية الماركسية هو مصرع كل الديمقراطيات ذات المضمون الاجتماعى، وكل المذاهب ذات المنحى الديمقراطي الاشتراكي، وكل التوجهات الاشتراكية. للخروج من هذه الجولة على عدد واف من الموضوعات، أود أن اختم، ولدي كل الاستعداد للخوض في اقسامها قسماً قسماً، ورأيي أن مادة الخوض موفورة، وكل استطالة في النقاش ستكون مفيدة للجنة المركزية، ولكن اعتبر أن المداخلة الاضافية الآن، وبهذه الحدود التي بدا منها أنها استحضرت أسئلة وليس أجوبة، واسئلة ليست مطروحة هكذا انما بتجديد، ومن حقل محدد، ومفتوحة على خط من الاجوبة في السياسة وفي الاقتصاد، في التنظيم الاجتماعي وفي الافتراضات الكامنة وراء المقارنة الأخرى للاشتراكية، ما يمكن أن يتقدم فيه المرء خطوات إلى الأمام، فيقف مثلاً في التنظيم الاقتصادي أمام موضوع السوق والخطة، ليقول إن السوق ليس مرادفاً للرأسمالية، ومن الأسواق ما يمكن اخضاعه للسيطرة الاجتماعية، ومن الأسواق ما يشكل نقيض كل سيطرة اجتماعية. هذا بحث طويل عريض، بموجبه لا الرأسمالية هي السوق ولا الاشتراكية هي الخطة، ولكن هذا ليس معناه أن الرأسمالية والاشتراكية شيء واحد، معناه أن النقاش هو في مضمون السيطرة الاجتماعية على الحياة الاقتصادية. وهذه اذا كانت في السياسة رأينا أن السيطرة الاجتماعية على الحياة السياسية هي في قيام حياة سياسية تعددية رأياً واحزاباً ونقابات واعلاماً. هذا ليس هو السوق، إنما هذا اشكال سيطرة الناس على أقدارهم، فيما نرى أن لحكم الحزب الواحد، المتماهي مع الشعب الواحد مظهر الاعلان أن الشعب امسك مصيره بيديه، فيما هو غير ممسك بشيء، مما يعنى إعادة الاعتبار إلى الموضوع عبر نقاش السوق والخطة، وإلا لا يعود هناك أي معنى لقياس درجة التحولات الفعلية، واصر على كلمة الفعلية في الرأسمالية عالمياً، ولا يعود هناك من قياس لحكمنا على لا ديمقراطية ولا اجتماعية الخطة التي طبقت في الاتحاد السوفياتي، واعتبرناها ادوات قسر إداري للحياة الاقتصادية وللمصالح الاجتماعية في آن، فقلنا عن فشلها في تحقيق هدف النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعى.

أي أنه في الأخير مهما قلت، فأنت تتكلم عن اشتراكية، وهي تساوي ملكية عامة كاملة شاملة كل وسائل الإنتاج، وهذه تترجم إلى خطة، وهذه مركزية كلية القدرة على مجمل الحياة الاقتصادية، وهذا لا يستقيم الا على قاعدة حياة سياسية تمسك بها أداة كلية القدرة، ومركزة للحياة السياسية بشكل كامل، وهذا لا يتأتي الا عبر أحداث ثورة كبرى في الحياة الاجتماعية، فاذا تعذر قيامها يصبح ممكناً اعلانها كما حصل، فتعلن بأن هذه المركزة السياسية قائمة على أن الطبقات انتفت، وبالتالى بات المجتمع حاكماً نفسه بنفسه، وتصل إلى ما سميناه النظام الاستبدادي، النظام التوتاليتاري. الآن، هذه تقتضينا أن نناقش حد ود ما بقي للرأسمالية من استبداد سياسي حتى الآن في المجتمعات في العالم الأول، مثلما يقتضينا أن نناقش حدود ما اظهرته الخطة الاقتصادية المركزة من استبداد في مجتمعات النموذج الاشتراكي، وهنا أنا اخذت النقطة التي يبدو فيها الحد الفاصل بين الاشتراكية، وبين الرأسمالية، لأقول إن هذه النقطة بالذات، درجات وأشكال الملكية، درجات واشكال التخطيط، درجات وأشكال السوق، هذا المزج بين مختلف الأشكال بروافد تصب في مجرى واحد تعزيز السيطرة الاجتماعية على مجمل الحياة الاقتصادية، هذا ليس امراً واحدا احد، يتخذ مرة واحدة والى الأبد، انما هذا مسار بناء اظهر التاريخ انه ليس فيه متسع: لا الاشتراكية هي برهة انتقالية خاطفة نحو الشيوعية، وبين التاريخ أن مساره مسار مديد، يراكم انجازاً واراء انجاز. اذا اعيدت الاشتراكية إلى جادتها الأصلية، بصفتها أعلى درجات الديمقراطية، يطرح سؤال ما الديمقراطية السياسية في ظل الاشتراكية؟ ما منطق التعددية الممكنة في ظل النظام الاشتراكي؟ اذا كانت هذه التعددية تعكس لونين من التعدد: هناك تعدد حتى ضمن الكتل الاجتماعية المتقدمة، وهناك تعدد ناجم عن تعدد مستويات التكوين الطبقي الذي لا يمكن تصور المجتمع الاشتراكي، وقد حل كل تمايزاته بجرة قلم مرة واحدة وإلى الأبد. جيد، فالتعددية السياسية اذاً، أية تعددية طبقية ستظلل؟ اذا كانت ستفسح مجالاً لتداول السلطة بصفته من المنجزات التي لا عودة عنها، فما الذي يمكن أن يخضع للتبدلات المتتالية؟ الديمقراطية التمثيلية التي ثبت حتى الآن أنها ذات وظائف لا بديل لها، برلمان وانتخابات، اختيار ممثلين وسلطة قضائية وسلطة تشريعية وسلطة تنفيذية، ما هي اشكال الديمقراطية المباشرة المكملة لها؟ اذا لم تكن الديمقراطية المباشرة وفق المفهوم الموروث بديلاً للديمقراطية التمثيلية، كيف تكون الديمقراطية المباشرة مكملة لها؟ كيف يمكن أن نقرأ في هذا السياق ونحكم على كل تجارب التسيير الذاتي من يوغسلافيا إلى سائر التجارب التي أثبتت نهايتها بأنه لا تسيير ذاتياً متحققاً في صيغة سيطرة فعلية على وسائل الإنتاج بالمعني الإداري للكلمة، إذ أن كل تسيير ذاتي يُكسب المنتجين، أو اصحابه مزيداً من السلطة على وسائل الإنتاج، أو على اجـزاء من الحياة الاقتصادية، بقدر ما يُؤمن لهم طريق السيطرة السياسية، لأن الموضوع ليس موضوعاً إدارياً بل سياسياً، ولأنه في ظل النظام الاستبدادي التيتوي في يوغسلافيا انتهت اشكال من التسيير الذاتي تُقرأ الآن على أنها واحدة من انماط تنظيم عملية الاستحواذ على الفائض الذي كانت الطبقة المسيطرة على الصعيد السياسي قد اخذت به، وبالتالي لا يوجد شك بأن طموح الخيار الاشتراكي هو نحو مجتمع ينتفي فيه الاستغلال وتنتفي فيه السيطرة. الخيار في وجه لا جدال حول الوجهة التي يطمح إليها ، بين هذا الطموح على المسار التاريخي المتعرج المتعدد حيث إلى أمد غير منظور، لا نكاد نرى الا تسويات قائمة على توازنات متبدلة متوالية متقدمة، ولا نكاد نرى غير هذا الافق، فهذا لا ينال من أهمية المثال، وقوة الهدف الذي يمكن شحن التوجه الاشتراكي به، ماذا يثير لدينا هذا الطرح؟ لقد قلت المرة الماضية إننا ونحن أمام العودة إلى صياغة الخيار الاشتراكي مستمداً مرة أخرى من مصدرين: أولما إعادة الاعتبار لما انقطع من بحث تحت عنوان في الفلسفة السياسية، أي وصل ما قطعته الماركسية من بحث، في الأساس، والسقف السياسي للخيار الاشتراكي في الوظيفة السياسية للخيار الاشتراكي، وثانيهما تجديد التحليل الاجتماعي، فلا تعود الاشتراكية خياراً يعلن اهدافاً فقط، إنما هي خيار يعلن اهدافاً، ويبحث عن صلة عميقة بين هذه الأهداف وبين طبيعة الوضع الاجتماعي، وما يفتحه من منافذ بالضبط ليست مجرد نزوات بشرية، كما أنها لا تتقرر بفعل إرادة غيبية قاهرة،

فالجمع ما بين تجديد التحليل الاجتماعي بعيداً عن كل تبسيطات انماط الإنتاج وتعاقبها، والتبسيطات الطبقوية. لأن ما يشهده العالم حالياً هو حراك طبقى وليس استقطاب طبقى مبسط، هو حراك طبقي لا نهاية له، وبالتالى خطأ قاتل الاعتقاد أن المجتمعات الحديثة تجاوزت الانقسام الطبقى، ولكن هذا الخطأ لا يبرره الا اعطا، ترسيمة وحيدة للانقسام الطبقي هو ذلك الاستقطاب الطبقى. الحراك الطبقى ودراسته، ما رأينا في الاعلانات المتكررة التى تصدر في الغرب حول انتهاء البروليتاريا ونهاية الطبقة العاملة، ما الصحيح فيها باي معني، وما الخطأ فيها باي معنى، التحليل الاجتماعي الذي هو علم الاجتماع، الذي هو الصعيد العلمي في توسل الوصول إلى هذا الخيار الاشتراكي، هذا لا غنى عنه، وبالتالى هناك دعوة للمحافظة على كل مكتسبات النفحة العلمية التي اريد تزخيم الخيار الاشتراكى بها، بحيث لا تعود الاشتراكية مجرد خطاب معياري، خطاب اخلاقي سياسى، خطاب اهداف يقوم بينها وبين الواقع تعارض، ويدعو إلى حشد الإرادات، إلى طي مسافة هذا التعارض، العلم بهذا المعني الذي يرى إلى البنية الاجتماعية على أن تطورها هو حصيلة تضافر مجموعة من العوامل لا يتساوى وزنها في كل لحظات التغيير. ولا يتساوى وزنها في كل المجتمعات، ولا يتساوى وزنها في كل المراحل، يمكن أن يغلب وزن احدها في حقبة معينة على الآخر، يعني إعادة الاعتبار إلى قراءة بالغة الإلمام بتنوع وتعقد وتداخل مستويات البنية الاجتماعية، على المضي في هذا البحث الذي قلت إنه انقطع والذي شكل واحداً من معالم الحداثة، والذي ظلل الانتقال الحديث إلى الديمقراطية تحت شعارات الحرية والاخاء والمساواة، التي لست موافقا البته على انها مجرد هراء بهراء ، وأن ما اسميته الفلسفة السياسية هي ليست الفلسفة السياسية التي ظهر عجزها وافلاسها، ولأنها عجزت عن تغيير الوقائع، الذي ظهر هو عجز وافلاس اعلان انتهاء هذه الفلسفة السياسية. إن ما هو قيد الحياة والتأثير والهجوم والاستمرار والتوالد الآن هو هذه الفلسفة السياسية، التي لم تفتا تجدد النقاش في الصلة ما بين الحرية والمساواة، كيف تكون حرية وتكون مساواة؟ مساواة بأي معنى وحرية بأي معنى؟ وهذه ليست حكراً على الماركسية. النقاش هو أن الحرية، اذا لم تقترن بالمساواة، لا معنى لها. ليس هذا رأى الثورة الفرنسية كلها، كل التيار اليعقوبي في هذه الثورة كان رأيه هكذا. كما أن كل الاسهام البروليتاري في تلك الثورة كان رأيه كذلك. الآن يوجد في الغرب مصطلح باللغتين الفرنسية والإنكليزية تحث عنوان: Ega- liberte لا مساواة فقط، ولا حرية فقط، بل اقتران الاثنين القاطع معاً حتى في التسمية. وعلى هذا أبحاث في النقاشات السياسية. طبعاً بمقدار ما أن البشر ليسوا عمالاً منتجين وزراعاً حصادين، يبقى للوعي حدوده وللمسألة السياسية افكارها وإلا لا جدوى من الاطار السياسي. وهذا كله يطل بنا مرة اخرى على كمية التبسيط المرعب التي حملتها الماركسية، والتي دعتنا إلى عدم الخروج، البتة خارج احكام الحداثة الاقتصادية. الخطاب الماركسي ممكن اعتباره ذا وجهين: الأول تمجيد شديد وقاطع للرأسمالية، واعلان بان كل من يرى إلى المجتمع الحديث خارج ما انجزته هو وهم خارج التاريخ. والثاني هو بمقدار ما دعتنا إلى التمسك القاطع بكل أوجه هذه الحداثة الاقتصادية، وبهذا المعنى العديد من المدارس العالم ثالثية حالياً توجه نقد الماركسية وتعتبرها، كما الليبرالية، تفرض على المجتمعات أن تسلك نفس طريق التطور، وبالتالي الأخذ بنفس التقنيات. وبالتالي بمقدار ما كانت الماركسية تعتبر أن هذا الحداثة في الميدان الاقتصادي لا فكاك منها، همّشت كل معاني ودلالات ومضامين وأهمية اوجه اخرى للحداثة، بما هي عقلانية، بما هي علمانية، وتطور أيديولوجيا وضد الغيبية، بما هي حريات وولادة الفرد، بما هي حداثة الدولة الأمة، والتي ما تزال حتى الآن تشكل قاعدة إطار سياسي، وليس صحيحاً القول إن العالم سوق رأسمالي، فيما العالم سوق اقتصادي، والعالم امم ودول وتوازنات وجيوبوليتك، والنظام العالمي ليس نظام السوق فقط، إنما نظام النظم والدول، بمقدار ما الحداثة بالمعنى الاقتصادي تطور لقوى الإنتاج، وما يمكن أن يترتب عليها من تطور علاقات الانتاج دعتنا الماركسية إلى التمسك به بشكل قاطع، همّشت واعدمت دلالات بدا لها أنها مجرد ملاحق بالحداثة، وليست عناصر مؤثرة فيها، ولا يمكن تصور الحداثة الافتصادية بمعزل عنها، عادت في رسم معالم المجتمع الاشتراكي سياسياً

لتضع ترسيمة للوحة المجتمع الاشتراكى، هو في السياسة تحت شعار انطفاء السياسية وزوال الحاجة اليها، وانتفاء الدولة وانتهاء استلاب الإنسان، واغتراب الإنسان والعودة إلى بساطة الشيوعية البدائية، فأين المجتمع الحديث من هذه التبسيطات؟، هذه الشيوعية البدائية اذا كنا نتكلم عن قاعدة اقتصادها كان لها قاعدة، أين منها القاعدة الاقتصادية القائمة في مجتمعات اليوم وبالتالي كل التنبؤات التي حفلت بها الكتابات الماركسية وآخرها كتابات لينين، التي تعثر فيها على مقاطع واضحة صريحة وجريئة في القول إن الدولة ستنتهي لان الوظائف في المجتمع الحديث سائرة إلى مزيد التبسيط، أي تبسيط هذا الذي نشهده؟ أو أن المعلومات ستعم الجميع، واذا نحن أمام عوالم لا أول لها ولا آخر، واذا بنا أمام حدود شاسعة في قدرة العقل البشري على التطور الثقافي والاجتماعي والايديولوجي ليس لها حدود. فاذا يوتوبيا الشيوعية البدائية، يوتوبيا المشاعية البدائية والتي تقع في باب علم الانتربولوجيا وعلم الإنسان ونشأته، هذه يوتوبيا مركبة على حداثة في الرأسمالية كيف؟ على حداثة الاقتصاد المعاصرالذي يتعلق بشكل متوالٍ إلى ما لا نهاية، مما يبين بوضوح أن هذا القالب السياسي مقصر جداً جداً عن أن يستوعب هذه الحداثة. لذا عندما أعلن نبرة في الدعوة إلى أن تتأسس اشتراكيتنا أولاً على ما هو اصيل، ولا مفر من بلوغه في الحداثة، فأنا لا اتكلم خارج الماركسية، وإنما اكمل واستدرك ما اعتبر أنه حداثة الحداثات الوحيدة التي تقرر سائر الاشكال، وأن التغيير فيها هو الذي يحسم سائر الاشكال. أنا أعيد الاعتبار إلى أن الحداثة، حداثة فلفسة فكرية ايديولوجية تختلف جداً جداً بين سيطرة الدين على مجتمعات القرون الوسطى، التي اقتضى التحرر منها حروباً أهلية، وقطعت من أجل التحرر منها رؤوس، واحرقت جثث وعلماء، وسفهت نظريات علمية، وما بين أيديولوجيا دينية فاعلة حتى الآن في العالم الأول، انما تحت العلمانية، والتي كفت هذه الايديولوجيا عن أن تقرر مصائر البشر وحياة الناس اليوم. تستطيع الماركسية أن تقول إنه ليس نهاية لعصر الايديولوجيات التي تقدم للناس أحياناً صورة مقلوبة عن واقعهم. هذا صحيح، ولكن بين نير ايديولوجيا ونير ايديولوجيا أخرى يوجد فارق، وبالتالي فان نهاية الايديولوجيات اذا لم تكن اعلان ايديولوجي، فهي مسافة شاسعة بين التطور البشري، ومن قال إن بالامكان أنهاء الايديولوجيا، وقد انتقم منك التاريخ فحولك ايديولوجيا رغم اعلان نهاية عصر الايديولوجيات؟ يعني المقصود أنه ليس بسيطاً بالنسبة لنا معركة الاصلاح الديني في مطلع القرون الوسطى، ليس بسيطاً الصراع مع الكنيسة، وليس بسيطاً أن تنتهي الامبراطورية الرومانية المقدسة بمساحة ١٥٠ كلم لبابا الفاتيكان وقد كُفت سلطته، (وآخرها مجيء كلينتون إليه وخروجه معلناً أنهما اختلفا حول الإجهاض)، في عصور سابقة كان من الممكن أن يُحرق. الانطلاق من الحداثة هذا يعني إعادة الماركسية إلى صعيدها الذي يجب أن تغرق فيه حقا.

ثانيا، الديمقراطية لا تُرى على أنها مجرد وهم، الديمقراطية هي صعيد سياسي له وظيفته الفعلية، كدولة وكصياغة توازنات وصراعات وتعبير عن علاقات سيطرة وهيمنة ورغبات في التحرر سواء في المجتمع الرأسمالي، أو فيما تلا المجتمع الرأسمالي، وأنه بهذا المعنى اذا كانت الحداثة في ظل الديمقراطية فيها سوق، ولكن السوق لم يوجد مرة الا في ظل وجود مركز تشكله الدولة التي هي ضمانة، وكما توجد علاقات فردية توجد أيضاً علاقات مركزية، لأنه ولا مرة وجدت رأسمالية الا وهناك دولة، والدولة من التسرع وصفها على آنها مجرد اداة سيطرة لطبقة على أخرى. ربما كان هذا يأتلف مع حقبة العقدين من الزمن الذين عني خلالهما ماركس في وصف التراكم البدائي، ومقدار ما مثله من توحش في امتلاك رأسمال واستغلال قوة العمل، أما على امتداد مائة وخمسين عاماً ليس صحيح أن الدولة هي مجرد اداة لسيطرة الطبقة الرأسمالية فقط. الدولة شكلت ميدانا للصراع الطبقي الاجتماعي السياسي الايديولوجي الثقافي، ولكن حصيلة هذا الصراع ما زالت حتى الآن تُغلب جهة على جهة، هذا صحيح. ولهذا السبب نقول نريد أن نبنى اشتراكية تدفع هذه المعركة خطوات متقدمة إلى الامام. ما يعني أن الدولة ليست صعيداً ثانوياً، مطلوب اعادة الاعتبار اذاً إلى السياسة في قراءة المجتمع الذي في أحد اوجهه أنه رأسمالي، ثم إعادة الاعتبار إلى ضرورة صياغة المشروع الاشتراكي على أنه لا يتلخص في

تملك عام لوسائل الانتاج، تداعياته تحل كل مشكلات المجتمع، وإعادة الاعتبار للمشروع الاشتراكي على أنه مشروع سياسي أيضاً.

الآن كيف نكمل النقاش؟ إلى أين نتوسع فيه؟ ماهي الجوانب التي نطور فيها النقاش؟ هذا في الحقيقة خيار اللجنة المركزية، وأنا آمل أن اكون وفقت في نقل البحث من صعيد الاشارات والتلميحات العامة إلى صعيد يحدد أين أصبحنا على رغم أن كل الاسئلة المخالفة والمختلفة المنوعة والمتنوعة لا يلغيها، بالعكس فإنه يوجد لها اطار تصب فيه في ظل ما توافقنا عليه من أنه ونحن نتجه نحو صياغة برنامج، هذا البرنامج سيحمل على الصعيد الفكري اعلان مبادى، افكار، توجهات أساسية عامة، تحدد أين نحن، من دون أن نتجاوز ذلك نحو التصور بأنه معها كل الملاحق الوافيه التي تقول كل اقوال الفصل اللازمة، وضمن هذا التوازن، اتصور أن اللجنة المركزية يجب أن تخطط ما هو النقاش اللازم لهذا القسم، ومن الطبيعي أن اقول انه بنفس الطريقة التي سنخوض فيها النقاش في هذا القسم، سنقرره في الاقسام الأخرى، وهذا يجرنا إلى القول إنه لغاية الآن ما زال البحث مشدوداً إلى قراءة معطيات تطور ووقائع، ومشدوداً أيضاً إلى رؤية الاشتراكية في مرآة وقائع ومعطيات تطور العالم الأول والثاني، أي العالم المتقدم. من الطبيعي أن تُقرأ الاشتراكية في هذه الميادين، وهذه مناسبة للقول بأنه فلنقطع مع كل ما تناسل من فكر عالمثالثي على امتداد القرن العشرين، والذي بموجبه ذهب الأمر بعزيزنا سمير امين إلى حد القول: إن الماركسية والاشتراكية هما ذات نزوع آسيوي، وهذه قضية موطنها العالم المتخلف، وهذه يقرر مصيرها العالم الثالث. يجب الخروج من كل هذه المقولات، الاشتراكية اذا لم يعد قياسها أين يوجد اصطدام بالرأسمالية فيكون هناك اشتراكية، واذا لم يعد قياسها أين يوجد ملكية عامة من جانب الدولة لوسائل الإنتاج فيكون هناك اشتراكية، واذا لم تعد الاشتراكية تقاس وفقاً لهذين المقياسين، عندها تصبح الاشتراكية، حقاً، هي التوجه الذي يدعو إلى تتويج الحداثة والديمقراطية والتقدم الاجتماعي بخيار يظلل مصالح اجتماعية اوسع على المصالح الاجتماعية الأضيق والأكثر محدودية. من الطبيعى أن نقرأ الاشتراكية بصفتها فكرة وحركة واختباراً، لأنها كانت فكرة وحركة واختباراً، وكان لها موطن، وكل مساهمات العالم الثالث لا تزيل هذا الواقع. ومن الفكرة في ألمانيا، فرنسا، إلى الاختبار الأول في روسيا، كنا في ذات القاعدة، لأن روسيا دخلت معمعان التجربة الاشتراكية تحت عنوان اللحاق بركب التقدم، وظلت تساجل إلى حين، حول امكانية أو عدم امكانية بقاء الاشتراكية في هذا الموقع الأوحد.

بعد البت في وعينا الفكري لخيارنا الاشتراكى، سنتقل إلى بحث، لن استبقه لأنه سياتي، اشتراكي في العالم الثالث: ماذا يعنى؟ ما برنامجه في بلد من بلدان العالم الثالث؟ سابقاً كان يقال إنه في العالم الثالث مطلوب من الاشتراكية أن تحقق انجازات ما يفترض انه مهمات الثورة البورجوازية والثورة البروليتارية في آن، وسأستعير المعنى وليس المصطلح، اشتراكي في العالم الثالث تطرح أمامه في أي بلد، هذه الاشتراكية على قاعدة أية حداثة، وما طريقك إلى الحداثة، ما برنامجك التحديثي؟ هذه الاشتراكية خيار ضمن الديمقراطية، ما ديمقراطيتك وطريقك إلى هذه الديمقراطية؟ هذه الاشتراكية دليل مرشد للتطور حتى وهو في حقبات مقصرة جداً عن المجتمعات المتقدمة باي معنى، كيف تدفع الحداثة وتدفع الديمقراطية في اتجاه لا يضطر إلى تكرار كل المقدمات التي جرى تكرارها في مجتمعات اخرى؟ هذه هي المعضلة وليس الحل. هذا هو السؤال، وهو ما جعلني اقول: في العالم الثالث سيكون أمامنا أن نزيل العقبة التي تحول دون كل بحث جدي، العقبة التي تقول: إن قضية العالم الثالث بسيطة مبسطة، على العلاقة الامبريالية يترتب إعادة انتاج التقدم في الشمال والتخلف في الجنوب، والسلام عليكم. . . فنجلس وننتظر أن يحصل التطور العالمي الذي يصحح العلاقة حتى تنطلق عجلة التقدم في بلدان الجنوب. اذا لم نزل هذه العقبة ونعيد الاعتبار للوظيفة الفعلية لعلاقة السيطرة الامبريالية القائمة، حيث أنه لا تحليل اشتراكي سيكون لديه تغافل، وكما سيقرأ علاقات السوق والسيطرة والاستغلال والمعركة التي تستثيرها في داخل المجتمعات، سيقرأ علاقات السيطرة والاستغلال على الصعيد العالمي، وسيقرأ كل التناقضات التي

تحتشد ضمن الحداثة العالمية، اذا صح التعبير وضمن هذه الغلبة العامة للديمقراطية على الصعيد العالمي. ولكن الدعوة إلى إعادة الاعتبار لدور العوامل الداخلية في مقابل العوامل الخارجية، هي بلا مبالغة دعوة إلى تحمل المسؤولية، دعوة إلى الخروج من دائرة الإعفاء من المسؤولية، وهو الأمر الذي جندته لصالحها أنظمة استبدادية عديدة تحكمت بالعالم الثالث طولاً وعرضاً عشرات السنين، دعوة إلى وضع الأمور في نصابها ورؤية البنى الداخلية، وبالتالي التوقف أمام طريق كل بلد من بلدان العالم الثالث نحو الحداثة والديمقراطية والاشتراكية وفق صيغة من صيغ التوازن الاجتماعي، التي تجعل اعتناق الخيار الاشتراكي في بلد من بلدان العالم الثالث ذي معنى. وهذه مناسبة لأعود واذكر أن الحداثة التي احتشد فيها كل شيء، من الانتقال إلى العقلانية، إلى التحرر من السلطة الغيبية، إلى الصراع مع كل أيديولوجيا ميتافيزيكية، إلى المعركة لوضع الدين في نصابه، إلى العلمانية، إلى التطور الثقافى، إلى التطور العلمي، إلى التوصل نحو الدولة الأمة التي هي شكل من اشكال المعاصرة السياسية، كل ذلك مع التطور الاقتصادي، هذه الحداثة لا غنى عنها، والديمقراطية هي ارقى معالمها. ما معني أن أكون اشتراكياً مقابل ترسيمة رائجة ومروجة عالمياً أن طريقك إلى الحداثة والديمقراطية هو الطريق الليبرالى. هنا نقل النقاش إلى صعيد تطبيقي، عندما نقول الوضع العالمي والخروج من دائرة الانتظار للثورة كما ننتظر المهدي المنتظر، وضعها جانبا والتحرر من هذه الغيبية من جانب شعوب العالم الثالث، حيث يعيد الوضع انتاج نفسه، نحن بانتظار مسيح ما، إما طبقة عاملة في المراكز الأوروبية المتقدمة، إما شعب فيتنامى وإما ثورة صينية. . . بانتظار"مسيح" ما يخرجنا ويخلصنا. الانتهاء من هذه الانتظارية يعيد الاعتبار إلى مجموعة الظروف والشروط الداخلية التي يجب أن تتوفر حتى تقدم هذه المجتمعات على طريق حداثة، ليس فيها بالضرورة كل مظالم تلك الحداثة، وليس فيها بالضرورة المرور بكل الحقبات التي استغرقتها تلك الحداثة، وليس فيها بالضرورة كل الاثمان التي دفعت نتيجة لكل تلك الحداثة، هذه أهمية أنني اقرا الانتقال إلى الحداثة والديمقراطية وما يتجاوزهما من منظور اشتراكي، ولا اقرأهما من منظور ليبرالي، لأنه اذا اردنا أن ندفع التعارض بين الديمقراطي والليبرالي إلى حده الأقصى، فالديمقراطية المتعارضة تعارضاً مستعصياً مع الليبرالية هي الديمقراطية الاشتراكية. بهذا المعنى لا أضيف هنا طابقاً اسمه الاشتراكية، وانما ادعو إلى أن تؤخذ الديمقراطية بارحب توجهاتها، أي بمضمونها الاشتراكي، وليس بصفتها وصفة اشتراكية تعني تأميم كل وسائل الانتاج.

ماذا تعني اشتراكية من طرف مثلنا ينتمي إلى لبنان المنتمى إلى العالم العربي؟ من موقع اشتراكي ماذا تعني؟ ما الطريق إلى طي المسافة اللازمة بين تخلف هذه المجتمعات وما بين الحداثة؟ هذا النقاش بالغ الأهمية عند ما نصل إليه، لأنني افترض أنه تكلست لدينا عاماً بعد عام وطوال حقبات طويلة تكلست لدينا الأفكار التي لا تنظر إلى التخلف في العالم الثالث والعالم العربي الا بمنظار اوحد، هو منظار وقع السيطرة الامبريالية الخارجية عليه، فيما وقع السيطرة الامبريالية الخارجية عليه واحد من العوامل، وهناك بني تستقبل هذه السيطرة والا نصبح أمام معضلة تدور في حلقة مفرغة لا سبيل إلى الخروج منها الا بالعودة إلى المراهنات العظيمة على ثورة ما تندلع في مكان، فتقلب العالم رأسا على عقب، الأمر الذي تثبت وقائع الوضع العالمي الحالى بشكل حاسم، أنه لتطور العالم قواعد وقوالب وحدود لا يمكن تجاوزها، وأنه من الخيار الاشتراكي إلى الديمقراطي، كله محكوم بأن يصارع ويقاتل ويغلب أو يُغلب ضمن هذه القوالب والاطر. لا مفر اذا من نقاش الاشتراكية على صعيدها الاعم للوصول إلى تعريفات وتحديدات وافكار اساسية، حتى نعود فنجد أن النقاش ذاته مع الوضع العالمي والعالم الثالث، مع الوضع العـربي، مع لبنان، مع منظمتنا، مع هويتنا، وبالتالي في الأخير هي المستند الفكري الأمتن. هذه الاشتراكية، نصوغ بوحيها برنامج قيد الممارسة العملية، هذا موضوع بحثنا.

مداخلة الأمين العام تعقيباً على مداخلات أعضاء ل.م

حول المداخلة الثانية التى قدمت في هذه الدورة

أنا مستوعب جيداً ما أشار اليه عدد من الرفاق، ويندرج في خانة الدعوة الى مداخلة أخرى أن لم نقل اخيرة حول الموضوع نفسه، حتى الخواتيم التي لا تنقص الإشارات حولها وتتحول فيها الإشارات إلى احكام وخلاصات وتحديدات وتوجهات وافية الوضوح. لكن هناك وظيفة ثانية للتعقيب، لا ادري كم يطول، سأتناول فيه عدداً متناثراً من القضايا ، لأنه أحياناً، ومن مداخل متناثرة يمكن أن تجلى الكثير من الأمور التي لا موضع لها في مداخلة أخرى منسقه. وما استمعت إليه يثير خواطر فكرية عديدة، من الضروري التوقف أمامها وتناولها. وبعد هذه الجولة وما يمكن أن تثيره من وضوح متماد فإن ردة فعل اللجنة المركزية هي المقياس لهذا الوضوح، وعندها تحدد ما هي محطة الصياغة الشفهية الأخيرة، لأننا أصلاً كنا حددنا ضرورة التوصل إلى ما يشبه الصياغة الشفهية قبل الصياغة المكتوبة، والصياغة الشفهية هي كل البحث الذي ينتهي في الاخير للقول أولاً، ثانياً، ثالثا... وهذه هي الأصعدة التي نتناولها في حال أننا نريد أن نصل إلى ختام النقاش في هذه المحطة. واقدم هنا بالقول

إن كلامى مفتوح على مداخلة ذات وظيفة استطرادية اليوم، تعقبها مداخلة أشمل الاسبوع القادم، كما هي مفتوحة على ضوء، كمية الاستطرادات التي يصبح تجميعها بسيطاً، وهذا نقرره في نهاية المداخلة.

هناك نقطة أود التوقف امامها، في هذه المحطة المتقدمة من نقدنا للماركسية، ولم استعمل المحطة الأخيرة، لأن كل فكر سياسي يعنون نفسه خاصة اشتراكي، لا بد وأن تعرض له منعطفات عديدة ومسائل تعيده إلى نقاش الماركسية، وليس هناك محطة أخيرة، انما المحطة المتبلورة.

أولا، في الشكل، في المنهج، لماذا يتكرر حتى الآن دخولنا إلى الموضوع، إلى الخيار الاشتراكي من باب نقد الماركسية، جوابي بسيط: علّة ذلك هويتنا الفكرية المستمرة حتى اللحظة معلنة منظمة عمل شيوعي في لبنان، الأمر الذي أعبرعنه بساطة، بأنه جدلاً، لو كنت متحدثاً أمام محفل ليس له هذا التراث، فستكون نقطة بدء النقاش عندي في أزمة الديمقراطية في الاشتراكية، جواباً على أزمة الديمقراطية. ولكني أناقش في محفل ليس من هنا يبدأ لأنه شيوعي وله بداية مختلفة وللمدخل وظيفة محددة، بهذا المعنى نريدها أن تكون محطة أخيرة من نوعها بمعنى في مستقبل ممارستنا، ليس دائماً المدخل نقد الماركسية، لم نتحول إلى منظمة ـ انتي ماركسية، ليس هذا الموضوع، ولكن نريد أن تُحسم قبل أن تقع على بساط البحث هنا كقضية قائمة بذاتها، أزمة الديمقراطية. يجب أن تحسم:

نرى أزمة الديمقراطية بنظارات ماركسية أم لا؟ أنا اعالج المنظار المنهجي، ولذلك هذا الذي يفسر مرة أخرى دفع نقد الماركسية خطوة حاسمة على طريق التبدل، ولست في صدد إعادة ما قلته في مداخلتي السابقة. ولكني أحاول أن أحدد وظيفة الموضوع، وكله على طريق الوصول إلى تطبيع فكري بيننا وبين الماركسية، وليس بترها بصفتها زؤان الفكر السياسى البشري، أو من زؤان الحركة الاشتراكية المؤسفة، ولكن كما استعملت سابقاً مقياساً مع الاختلاف في الزمان والمكان والظروف، أنه يمكن أن تقدر فيلسوف ومفكراً عبقرياً عظيماً كابن رشد دون أن نكون رشدويين. اذاً كيف نعيد الاعتبار لهذا الاسهام، ولا تجعله مرة ثانية يدفع ثمن وقعه في مصاف يعرضه إلى ما تعرض له على أيدينا؟

كيف تطبع النظرة إلى الماركسية، ما لها وما عليها؟ طبعاً لا يفوتني القول هنا، إني آمل في مستقبل قريب أن تستوي فيه قدرتنا على الخوض الفكري في مسائل النظرية وتطبيقاتها، أن يصيب هذا الموضوع على يدنا مزيد من التطبيع، اراه لازماً كي نختم ما كنا فيه، واراه لازماً لاستقامة دورنا في المحيط اليساري اللبناني والعربي، لأن النقاش سيبقى قائماً لسبب، أنه اذا كنا نحن قد وصلنا به إلى خواتيم، في البيئات المحيطة بنا لم يصل إلى خواتيم، مما يعني أننا خائضون به حتما.

آمل عندئذ أن نكون من المساهمين بإبراز لون من الفكر اليساري، لون من الفكر التقدمي العلمي يجسد حاليا المقولة التي ادعو لها: فكفكة الماركسية من أجل جلاء ما هو ثمين فيها وحسن استخدامها. وبالتالي الحقبة الجديدة التي تطل عليها معالجة مسألة الماركسية، والتي لم تعد سجينة صراع ما بين اصولية وتحريفية. أي المدارس التي تنفسنا ضمنها، ونحن نرصد حسابنا الأخير مع الماركسية، ورغم ادراكي بأنه في
الكثير مما أدعو إلى هدمه والخلاص منه وعدم تقديسه، أكون أدعو إلى التحرر من قوالب ومقولات وشعارات قكرية، شخصياً كنت المساهم الأول في نحتها. ولكن النقد نقد ينطبق على الجميع، وعندما تأخذ مبادرة نقدية، ويقتضي ذلك وضع أفكارك على المقصلة، فيجب أن تفعل ذلك. وأود أن أشدد على أهمية نقدنا للماركسية، لأنه ليس من الموضوعية وصف انفسنا بأننا كنا أصحاب التزام بالماركسية نجح في تطبيقها تطبيقا خلاقاً على جملة الظروف والوقائع والمعطيات لبنانيا وعربيا ودوليا، لأنه، وبنظرة أكثر نزاهة وانصافا للسمة الرئيسية لالتزامنا الماركسي، يمكننا القول إننا كنا اصحاب التزام ماركسي، متشدد في اعتبار الصواب ضد الأصل، ومتشد د في قراءة ما اعتبر أنه خروج وتحريف لتعاليم الماركسية، وبالتالي اذا كنا نؤرخ السجال حول الماركسية الذي أنبعث منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر، وصولاً الى هذا الربع الاخير من القرن العشرين ، أنه مع الربع الأخير للقرن التاسع
عشر، ومع السجال ظهر مصطلح التحريفية التي رمى بها اشتراكيون كبار ساجلوا مع بعض فرضيات الماركسية، مما كان الرد عليه بالاممية الثالثة التي أسسها الاتحاد السوفياتي ورمت الأممية الثانية بالتهمة التحريفية. وهي هذه الأممية التي كانت حسمت في التزام الماركسية بعد الأممية الأولى، وكلنا يعرف أنه بعد الأممية الثالثة، وبعد بضع عقود، التحريفية سارت هي وصف الفكر الناتج عن هذه الأممية الثالثة وعن التجربة السوفياتية. وانتقل القول بالالتزام الأصلي والاصيل والمتأصل لمنارات واطر ومراكز أخرى، فصارت السوفياتية في منشئها حرباً على التحريفية، والحرب الجديدة على التحريفية هي حرب على ما اعتبر أنه تحول إلى تحريفية، ولحن عندما نصنف انفسنا في أقصى هذا اليسار، وبالتالي أود القول أنه ونحن ننقد حاليا، ليس لدينا فقط معضلة ضحالة وضالة تحصيل ثقافي من مدارس فكرية اشتراكية سياسية اخرى غير الماركسية، لدينا ضحالة تحصيل ثقافي حول التيارات التي نُعتت على امتداد قرن من الزمان بالتحريفية ضمن الماركسية، وهي تيارات لها اسهامات كبرى طويلة عريضة، ولذلك ونحن نحسم في المحطة الأخيرة، من الأهمية هذه العناية التي ستبقى فارضة
نفسها علينا إلى الأمد اللازم للخروج من هذه القوالب المتشددة، والتي كنا واضعين انفسنا ضمنها في التزامنا للماركسية.
ليس دقيقاً اعتبار ما نقوم به حالياً، وكأننا نتوج صيغة من صيغ الالتزام الخلاق الرحب بالماركسية الذي كان بالغ المرونة في قراءة التلاوين التي يمكن آن تنتج عنها، وواسع الصدر في استيعاب تراثها، ليس هكذا، نحن في الأخير يسار اليسار والأكثر الحاحا على العودة إلى المنابع والأصول، وهذا كان له ثمن، ولهذا السبب تكتسب معالجة نحن والتراث الماركسي أهمية أساسية.

اخيراً، في الوظيفة السياسية الفكرية التعبوية المباشرة لهذا الكلام، وهذا اعتقد أنه مهم بالنسبة لي كما هو مهم لدى كل رفيق من اعضاء اللجنة المركزية، لا ارى في هذا التمادي في نقد التزامنا السابق بالماركسية، ما ينال من الجو الفكري السياسي التنظيمى التعبوي اللازم الحفاظ عليه في المنظمة، حتى نرتاد افق تجديد مشروعنا الحزبى. واذا كان لي أن اقارن بين تجربتنا وبين تجربة الحزب الشيوعي في هذا المجال فأستطيع أن اجري المقارنة الآتية: لأن الحزب الشيوعي ورث تجربة سياسية، مسلكه فيها معرض لكل انواع المطاعن، دار الحوار فيه دورته، وانتهى بحيث لم يعد الحزب الشيوعي يجد خشبة خلاص سوى تجديد التزامه بالشيوعية، كلنا راقبنا السجال الذي دار داخل الحزب، ونتذكر أنه في الأخير انقسم إلى قسمين: الأول الدُعاة إلى الخروج على التقليد، والقديم طرحه جناح مسؤول عن كل ألوان الانتهازية

السياسية في الحزب، والثاني القسم الذي دعا إلى التشدد، والتمسك باسم الحزب وتراثه هو الذي كان بوعيه يصارع ضد قيادة انتهازية في الحزب. يعني أن النقاش الفكري كانت له وظائف سياسية محددة. دعوة حاوي للخروج من التقليد الفكري الموروث على صعيد محض فكري ليست دعوة خاطئة مبدئياً، لكن الدعوة حوسبت على مسلك صاحبها والطروحات السياسية لصاحبها والنوايا السياسية لديه، وبالتالي قارن الحزب بين المكاسب والخسائر، فانتهى إلى حمل الخسائر فى الاستمرار في حمل هوية مطعون بها فكرياً حسب وقائع الوضع العالمي كله. الآن عندما تستمع من قادة الحزب الشيوعي إلى همسات ساخرة حول المعسكر الاشتراكي، وما آل إليه، ودعوات ملحاحه إلى مراجعة كل شيء، وأنت تسمع تتساءل: لماذا هذا لم ياخذ مجراه بإعادة النظر بهوية الحزب، عندها تتذكر بأن تكريس هوية الحزب الشيوعية شكلت خشبة خلاص في مواجهة ما اعتبرأنه يمكن أن يشكل انهياراً انتهازياً اخيراً للحزب. في منظمتنا ، لا ابالغ اذا قلت بأنه ربما، واستعمل ربما لأن الأمور مرهونة بما سيحصل، ربما يكون هذا التحرر من القالب الموروث وسيلة من الوسائل الحاسمة وليس

كلها للافراج عن طاقة ودور وفعل المنظمة في المحيط الذي تتحرك فيه، وذلك على قاعدة كون الموقع السياسي الأصلى للمنظمة، يحشد مقومات ثبات واستمرار ووجهة في الالتزام الفكري العام، اعتقد أنه يحول دون انهيارات سياسية، ويمكننا من ركوب هذا المركب الخشن أمام موقف من الهوية الفكرية حملناها ربع قرن من الزمن.

هذا بالنسبة لما ورد عند أكثر من رفيق تحت عناوين نقد الماركسية وما وظيفة النقد، في امتداده، اتوقف عند ما قاله أحد الرفاق وادعوه إلى امهال نفسه، للقول بعد هذا الكلام هل يمكن ان يصنف نفسه اشتراكياً أم لا؟ فهو يقول إنه بعد أن نوجه كل هذه السهام من النقد الجارح والجذري والحاسم الماركسية، كيف يمكن أن ننتهي أننا اصحاب مشروع اشتراكى؟ هذا كلام مفهوم ما دام صاحبه يرث مقولة أن الاشتراكية الحقيقية هي الماركسية. اذا كان القياس أن الاشتراكية يوجد حولها النص الشامل، وتقوم على قوانين واضحة، ولها ترسيمة يبان أولها من آخرها، هذه في ذاكرتنا، ومصطلحنا هي الماركسية، فالخروج منها هو خروج إلى أي شيء آخر، إنما هذا يمكن تسميته كل شيء ما عدا الاشتراكية. ما دامت الاشتراكية ترادف الماركسية فإن قول الرفيق صحيح، ولكن اذا كان التحرر من القالب الماركسي لتحديد الاشتراكية هو تحرر من أحد قوالب الاشتراكية، فإعادة الاعتبار للاصول والمنابت المتعددة في الحركة الاشتراكية، والأهم من ذلك إعادة الاعتبار لوقائع قرن ونصف القرن.

لا ارى مبرر للاعتقاد سلفاً بأن هذا النقد الحاسم والأخير للماركسية يضعنا على عتبة بحث في خيارات كل البدائل فيها مطروحة، ولكن لماذا نقول إننا نحن في طريقنا نحو الاشتراكية، لأنه صحيح نحن قسمنا البحث إلى قسمين في نقد ما لا يجب أن تكون عليه اشتراكيتنا، وفي الحسم بما يجب أن تكون عليه اشتراكيتنا، ولكن كلنا يعلم أن هذا تقسيم ذهني منهجي لغرض البحث، لأنه لا شي، اسمه بحثان، وكله بحث واحد، لأنه يحق لك أن يكون لديك هذا الانطباع لو كانت أدواتي في نقد الماركسية ليبرالية، ولكن أما وأني انقد الماركسية بادوات معينة، فعليك أن تتبصر: هل هذه الأدوات من طبيعتها أكثر اقتراباً من الخيار الاشتراكي الأصلي، والذي يستحق الاعتناق أم لا؟ السؤال يصبح حول مضمون النقد:

نقد موجه وليس نقداً شكلياً. النقد الموجه ليس نقداً من موقع النقيض الليبرالي للماركسية، هذا نقد له ادوات منهجيه معينة، ويتسلح بتجربة وقائعية معينه، ويستحضر إلى جانبه شهادة التاريخ، وهي المحكمة العليا التي قالت الماركسية إنها مستعدة للرضوخ لأحكامها. ولذلك أنا لا اعتقد ونحن نكمل البحث، أن ازالة القديم تتم، وتضعنا على فجوة انهيار نريد أن نعرف كيف سنخرج منه حتى نستأنف البحث. في الواقع ونحن نناقش نزيل القديم، نؤشر إلى ما هو قيد الولادة من تحديداتنا للاشتراكية، ولذلك يحق للرفيق أن يكون ملحاحا في تطلب طي المسافة ما بين أول البحث وآخره، حتى تتضح له المسألة بصورة متكاملة، ولكن لست ارى في هذا النقد الذي انخرطنا فيه للماركسية ما يمكن اعتباره بوابة

بحث تجريبي في خيار فكري سياسى مفتوح على شتى الاحتمالات، هذا الحكم فيه يعود إلى انطباعات اللجنة المركزية في هذا المجال .

حول ما قيل انه على اهمية النقاشات في اللجنة المركزية، ليست مساهمات الأعضاء في اللجنة المركزية هي التي تتحول إلى طوابق متتالية ارتفاعاً وصولاً إلى الصياغة الأخيرة، هذا صحيح، وأنا واع أن التقدم الأخير والحاسم، سيحصل انطلاقا من المزيد من المداخلات التي سيقدمها الأمين العام. ولكنني اود لفت النظر إلى أنه لأغراض وضوح المداخلات من صاحبها ولدى السامعين، يوجد منطق من التدرج لا مفر منه، لأن كل مفهوم يعطف على مفهوم، ولا تصبح المسائل من آخرها غير مفهومة، واقول إننا لم نقطع هذا الشوط في نقد الماركسية من داخلها، فلا يمكننا أن نقطع شوط نقد الماركسية من خارجها. وهذا يكسبنا عادات فكرية ومفاهيم، وبالتالي هذا المنهج الذي تسلسل بتدرج، استطيع أن اكون جازما فيه أن هذا التدرج لن يكون، ويجب الا يكون مطيلاً على غير مبرر، وعندما اشعر أنه تأسست ارضية من المفاهيم بات معها ممكنا أن تنتقل اللجنة المركزية على قاعدة هذه المفاهيم إلى ارتياد ما هو أكثر حسماً ووضوحاً منها فبالتأكيد سنكمل في دفع المداخلات إلى الامام.

السؤال الجوهري، والجوهري حقاً، لجهة دفع النقاش في اتجاه تعميق نقد الديمقراطية، وهو اساس اشتراكيتنا وكل اشتراكية، ونحن في سجالنا مع الماركسية هو حول مدى صوابها في نقد الديمقراطية وليس حول مبدأ نقد الديمقراطية، بالعكس، وهذا يجرني إلى الخوض في بعض المصطلحات التي استعملتها، الحداثة، وديمقراطية واشتراكية. الحداثة التي اشرت البارحة لها في غير مقطع هي المحصلة الأجمالية المتعددة الروافد للتطور البشري منذ بواكير النهضة، وصولاً إلى يومنا هذا. وبهذا المعنى، السجال كان بالضبط في مدى ادخال الحداثة في الرأسمالية، بل مع ادارج الرأسمالية الحداثة. وهذا خلاف حاسم مع الماركسية التي قدمت لنا سائر مظاهر الحداثة، على أنها من الاعراض التي رافقت ولادة فقط الإنتاج الراسمالي الذي يبقى هو الحدث الحديث الأول والأخير، ما جعل الخروج منه خروجاً من الحداثة. وبهذا المعنى ظهرت مصطلحات في الماركسية: ما قبل التاريخ، والتاريخ، وظهرت معنا أن الخروج من الحداثة بمعنى الخروج من الرأسمالية، يساوي الخروج من نمط أنتاجها ومما رافقها وواكبها من اعراض.

هذا نقاش في صميم الموضوع، نقاش يعود بالبحث إلى اطار نشوء الرأسمالية، وهو اطار مجتمعي اقتصادي اجتماعي ايديولوجي ثقافي سياسي شامل، من ضمنه شهد التطور البشري في عصبه الاقتصادي هذه النقلة التي نوافق تماماً على تسميتها بالرأسمالية. هذا يعني أنه في علم السياسة والاقتصاد والاجتماع كما ننظر إليه، هناك حيز لمصطلح الرأسمالية. هذا المصطلح الذي يعني نمط انتاج معين، تشكيلة طبقية معينة، تدرجه في سياق حداثة ننظر إليها على نحو اشمل، وبالتالي، إن أهمية التشديد على هذه النقطة، أن مصطلح التطور لا يعدو مختزلاً إلى صعيد التطور الاقتصادي. هذه كلها قراءات في الماضي لها نتائج على المستقبل. اذا لم نقرن ولادة الرأسمالية باطار اوسع واشمل هو الحداثة بهذه المعاني التي ذكرتها، يصبح القول بوجود قطاع انتاج رأسمالي في بلد قبلي على أنه منتهى التطور الذي يمكن الوصول إليه. ويصبح بعدها ممكنا القول عن اشتراكية في جنوب اليمن.

موضوع إعادة النقاش إلى صعيد غير اقتصادي، هذا لا يتناول الماضى الا لأنه يريد أن يتناول الحاضر والمستقبل. على أي حال، لن اطيل الآن في هذا الموضوع، أريد أن أقول الحداثة وليدة ماذا؟ سؤال طرح. تحت وطأة كل العوامل التي لا يمكن نكران أساسية أي منها، أو أي دور منها، وبالتالي لا دعوة لقراءة الحداثة على أنها حداثة في العقل، وفي الفكر وفي المثل ترتبت عليها سلسلة تطورات مادية. ولا وجود لتصور أو تصوير للحداثة على أنها ليست تلبية لحاجات اجتماعية، ولكن هناك دعوة لقراءة الحاجات الاجتماعية قراءة غير اقتصادوية. وهنا يقع الحد الفاصل بين نظرتين، بين النظرة الاقتصادوية للحداثة التي رأت فيها متوالية تشكل على النحو الآتي: من تطور التقنيات الى تطور قوى الإنتاج، إلى تطور

علاقات الإنتاج، إلى التحكم بما يجري في البنية القوقية. على عكس ذلك المتوالية المتسلسلة التي نطرحها: من تطور الحاجات الاجتماعية الأجمالية، إلى نتائج هذا التطور في حوافز
الحاجات الاجتماعية الإجمالية، نتائجه الصراعية على كل المستويات، بما في ذلك الاقتصادي، والوضع الاجتماعى والثقافة والايديولوجيا والسياسة، ويصعب علينا، ولا مبرر لأن تذكر في بحث يريد أن يدفع بالتسلسل إلى آخره، وما الصلة الأولى للوجود، هذا فتح سجل نقاش ميتافيزيقى له مكانه ونجيب عليه. هذا النقاش الميتافيزيقي، نزعم أنه كان له مكانة على مر العصور، ونظرتنا إليه من زاوية كل التراث الذي حصله الفكر البشري منذ بداية العصور حتى الآن، وبالتالي لنا هنا قراءتنا لخلاصة هذا التطور الذي انتهي بالعلمانية. في نقاشنا السابق انتهينا إلى أن العلمانية أشد فتكاً في مواجهة الغيبية من غيبية أخرى ضد الغيبية الأصلية. اذا كانت الملاحظة ذات منحى فلسفي، فلها نقاش يتسلح بالتراث البشري كله، وأظننا مواجهون في هذا المجال، بأن نحكم على مدى متانة وأهمية وجدية ما حصله
المجتمع البشري في ظل الحداثة من حل للمسألة الغيبية على قاعدة العلماينة. لقد سبق وقارنا بين العلمانية، وبين زراعة الالحاد وما حصدته هذه الزراعة، وخرجنا بحصيلة أن التطور هنا أكثر متانة من هناك. هذا ليس معناه أن العلمانية لا تتسع لتعايش الغيبيات مع الالحاد، ولتعايش العقلانية مع ما سوى العقلانية، ولكن العلمانية تشكل الضابط الفعلي للوظيفة الاجتماعية للفلسفة، تضع حداً لما ليس من شأن الفلسفات الماورائية أن تتطاول عليه في التطور السياسي والاجتماعي وفي حقوق الإنسان وحرياته. فإذا كان السؤال حول الحداثة أصلها وعلتها، منحاه فلسفياً، فللمنحى الفلسفي بحث، ليس لدي اي جوهري أضيفه على ما كنا ناقشناه، عندما ناقشنا العلمانية والالحاد، وجادلنا في وجاهة النتائج هنا في مقابل النتائج هناك. اذا كان السؤال: ما العلة الأولى الأهم والمقررة بالنسبة لسائر العلل على صعيد البنية الاجتماعية، فجوابي هنا هو الدعوة إلى اعتماد نهج يعتبر البنية الاجتماعية متعددة المداخل
والصعد والمستويات، ولكل مدخل وصعيد ومستوى دوره في صياغة المحصلة الإجمالية التي هي هذه الحداثة. عندما يقفز العامل الاقتصادي على ما سواه يجب أن نرى قفزته دون أن نرتب على ذلك قانوناً أوحد يحكم التطور البشري من بدايته إلى نهايته. وعندما يقفز العامل الثقافي على ما سواه يجب أن نرى اهمية هذه القفزة دون أن يجرنا ذلك إلى تفسير للتاريخ يراه تعاقب افكار، ويرى الوقائع المادية مجرد ظلال وانعكاسات وهمية لعالم الأفكار. عندما يصبح الصعيد السياسي مقررا في وجهة التطور، نسجل أن الصعيد السياسى حسم في وجهة التطور دون أن يعني ذلك أن الصعيد السياسي هو الصعيد التحتي فيما الصعيد الاقتصادي هو صعيد ثالث. يعني إعادة الاعتبار لما أعاد له التاريخ الاعتبار، بالنسبة لتداخل أوجه الحداثة، مثل كبير نقاد المادية التاريخية من موقع علم الاجتماع ماكس ويبر، الذي عني عناية اساسية ببحث دور الدين والاصلاح الديني والبروتستانتية في ولادة الرأسمالية. انتهى من كتابه "البروتستانتية وروح الرأسمالية الى القول أنا احاول أن اشير الى قصور المادية التاريخية كما صاغها ماركس عن الألمام بمجمل العوامل التي ختمت هذا التط ور، وقد تخصصت في دور الأديان عموماً ودور الثورة البروتستانتية في المسيحية خصوصا في تقريب المجتمعات الغربية من روح الرأسمالية، لكنني لا اود أن أرتب على ذلك نظرية أخرى ترى التطور محكوما بتعاقب الموجات الأصلاحية ضمن الاديان، لان هذا خطأ. أنا اشير إلى قصور ذلك التفسير الاقتصادي الآحادي، ولا اطرح في المقابل تفسيراً مثالياً فكرياً روحياً آحادياً. هذا مثل عن نقاش دعا إلى ادخال أهمية تطور الأفكار في التطور الاقتصادي والاجتماعي. الآن كيف تتم ترجمة هذا الكلام العام بشكل ملموس؟ تصبح الترجمة ملموسة عندما يتحول النقاش إلى نقاش في حقبة معينة من عصر معين، وفي بلد معين أو في مجمع من البلدان معينة، فنستطيع أن نقول مثلا أنه بين العام ١٩٤٠و ١٩٧٠ في بريطانيا، الذي حسم في وجهة التطور هو الثورة السياسية التي حصلت. هذا ليس أول التاريخ وليس آخره. ما قصدت قوله إن مصطلح الحداثة هو الإطار الذي يرمز إلى ما حصله المجتمع البشري من تطور متعدد

البنى والمداخل والروافد والأبعاد، ومن ضمنه هذا الانتقال اقتصادياً من الأقطاع إلى الرأسمالية. وإلحاحنا على قراءة غير اقتصادوية للحداثة هو تمهيد للقول فيما بعد أن الحداثة انتجت من المنجزات والمكتسبات ما ليس رديفاً، ولا رهينة لنمط الإنتاج الرأسمالي. بما في ذلك النقاش الاقتصادي المحتدم حالياً ويساهم فيه ماركسيون، وبعضهم يعتبر نفسه من الماركسيين الاقحاح. ولادة السوق، هل هو ظاهرة رأسمالية ام هو ناتج تطور حداثة؟ مما يمكن معه القول عن سوق ما قبل الرأسمالية وسو ق ما بعد الرأسمالية. أنا لست داعياً لتبني هذه الخلاصة، ولكن اشدد على أهمية قراءة الحداثة بهذا المعنى الإجمالى. ما موقع الإشارة إلى الحداثة هنا؟ لن نكتب نصاً بنيوياً فلسفياً ثقافيا يكون مبحثاً في الحداثة. هذه تمهيدات للقول إنه من أثمن وأهم ما تحدر إلينا من هذه الحداثة مقابل ما تحدر من تطور اقتصادي تنويري بالغ الأهمية، في هذا المجال لا يجد الإنسان سوى الموافقة على توصيف أهمية هذا الوافد الجديد إلى عالم التطور البشري الذي اسمه ولادة الراسمالية، والذي يجب ان نظل نحتفظ على الدوام برؤية له تستوعب الجانبين، جانب وجه المخلق لقوى انتاج وثروات وتسيير سبل للحياة الإنسانية لا حدود لها، والوجه التدميري الذي لا يمكن الا أن نراه بوضوح. هذا الوافد، ومعه هذه الديمقراطية السياسية. هذه الديمقراطية السياسية بالتعريف، تحدرت إلينا من هذه الحداثة، وهي صيغة حكم للمجتمعات أكثر تقدماً بما لا يقاس من سابقاتها، ولكنها صيغة حكم للمجتمعات تنطوي على تناقضات وهي مأزومة على الدوام، هذا هو النقاش. والنقاش في أزمة الديمقراطية معاكس للماركسية ليس بكونه يقول بولادة ديمقراطية امنت للمجتمع البشري وللعالم التجانس الكامل والمطلق وحلت له كل المعضلات والأزمات. المخالفة للنقد الماركسي للديمقراطية ولازمة الديمقراطية هو مخالفة هذه النظرة الآحادية الجانب التي لم تر في الديمقراطية الوجهين، يعني لم تر في الديمقراطية الحرية والقهر، الحرية فعلية والقمع فعلي، لتناقش هنا: الحرية فعلية بمعنى من المعاني، والقهر فعلى بمعنى من المعاني. التبادل عبر السوق فعلي بمعنى من المعاني، والاستغلال فعلى بمعنى من المعاني، المساواة فعلية بمعنى من المعاني، والتمييز فعلي بمعنى من المعاني. وبالتالي ما قلته أن هذه الحداثة انتجت لنا ديمقراطية تضع في حوزتنا تطلعاً إلى اعادة تركيب المجتمع على قاعدة عقد اجتماعي ليس مضمونه حرية التعاقد فقط، احد وجهيه حرية التعاقد والوجه الآخر علاقة السيطرة. وبالتالى رؤية العلاقات الديمقراطية مأزومة على حقيقتها. ما قالت به الماركسية: إن علاقات الإنتاج القائمة على قاعدة تملك وسائل الإنتاج وذات الطبيعة الاستقلالية، والقائمة على استحواذ فائض القيمة هي وحدها الصعيد الحتيقي، وما سوى ذلك صعيد حقوقي سياسي أيديولوجي وشمي. تجيب أن هذا صعيد حقيقي، وذلك صعيد حقيقي بمعنى من المعاني، وهنا تكمن أزمة الد يمقرأطية. وبهذا المعنى نستطيع القول إن للديمقراطية أصل ليبرالي، ولكن يمكن أن يكون الديمقراطية بمعنى من المعاني افق اشتراكي. ولو أننا
لم نكن ورثة معالجة ماركسية اقتصادوية للديمقراطية، لكانت هذه نقطة انطلاق البحث. كيف ترى أزمة الديمقراطية المنحدرة إلينا مع الحداثة، فتميز بين حداثة ترسي وتكرس حقوقاً وحريات فعلية، وما بين صعيد يقصر عن تسييج هذه الحقوق والحريات الفعلية واستكمالها. بلغة بسيطة جداً عبر عنها اشتراكيو القرن التاسع عشر، نريد لهذه الديمقراطية السياسية أن تمتد لتشمل دائرتها الحياة الاقتصادية وتتحول إلى ديمقراطية ذات مضمون اجتماعي. إن تعميق نقد الديمقراطية هو أساس الخيار الاشتراكى، ولكن تعميق نقد الديمقراطية شيء، واعدام الديمقراطية الموروثة والمكتسبة من الحداثة شيء آخر. المقارنات التي اجريتها حسمت بأن الديمقراطية التي استطاعت أن تولد انجازاً، هي هذه الديمقراطية التي كانت
ابنة تلك الحداثة، فيما هذا النقد الاقتصادوي للديمقراطية ولد نظاماً هذه قسماته، وانتهي إلى هذا المجال. بذلك، دفع النقاش في اتجاه تعميق الديمقراطية، موضوع جوهري، لأنه على قاعدة تعميق نقد الديمقراطية يصبح ممكناً الجواب عن سؤال: ولماذا خيارنا اشتراكي؟ سيكون علينا أن نحسم في أن مصطلح الديمقراطية يقدم من الامكانات والاحتمالات

ويلخص من الانجازات ومن مستوى التطور البشري ما يقابل كون الديمقراطية مفتوحة اطاراً لهذا التطور، وبما تحتويه في داخلها من صراعات وتعارضات طبقية واجتماعية وفكرية وثقافية... تبقى معرضة لشتى الالتباسات ولشتى النقائص والعيوب، مما لا حل له الا في دفع هذه الديمقراطية نحو الاقتران بصفة اشتراكية على أنها هي أعلى درجات الديمقراطية.
الخص أن السؤال جوهري والذي يشهد ليس هذه المقاربة الفكرية فقط. مثلما قرأنا تجربة المعسكرالاشتراكي الماركسي السوفياتي في لوحة قراءة نظرت إلى الحصيلة وأعملت فيها النقد، اذا كنا نسجل للديمقراطية التي تحدرت إلي العالم الأول من تلك الحداثة، اذا كنا نسجل لها أنها تحولت منذ الثورة الفرنسية منذ حوالي القرنين من الزمن، أنها تحولت إلى اطار احتشد ضمنه انجازات، لا جدال في مدى تقدمها، مقابل انتقال أزمتها من صعيد إلى صعيد. اذا كنا نعطي هذا الحكم الإجمالي، فهذه مناسبة القول بأن الديمقراطية لم تكن كاطار لتحول إلى ارضية لهذه الانجازات في معزل عن الدور الذي لعبته الطبقة العاملة وسائر الطبقات الاجتماعية التي تتعرض للاستغلال، وفي معزل عن الدور المباشر الذي لعبته الحركة الاشتراكية تحديداً في صياغة هذه النتائج. وبهذا المعنى نطل أيضاًعلى فهم للصراع الطبقى تاريخي أكثر من ماركس.
الفهم التاريخي الحقيقي للصراع الطبقي على امتداد قرن ونصف قرن من الزمان ليس هو السهم الذي يرى المجتمع حلبة يزداد فيها الاستقطاب والتجمع بين معسكرين، في جانب منهما تحتشد البروليتاريا، وفي جانب آخر تستخدم الطبقة الراسمالية
اسلحتها، ويستعدان على غير انقطاع إلي يوم النزال الكبير، الرؤية التاريخية للصراع الاجتماعي هي الرؤيا التي تنظر إلى ما تحقق فعلياً من غزو من جائب الطبقة العاملة والحركة الاشتراكية إلى عقر دار نمط الإنتاج الرأسمالى، وولادة هذه التسويات المتعاقبة، ليس على قاعدة الطبقة الراسمالية الكلية القدرة على الدوام، إنما على قاعدة المفعول السياسي ضمن الاقتصادي، ما رتب عليه كثير من المفكرين حالياً خلاصة تقول، لا يمكن قراءة تطور الراسمالية الا على قاعدة رؤية دور الحركة الاشتراكية فيها، وبعضهم يذهب إلي حد القول ظلمت الماركسية نفسها في تصور انتصارها مرهوناً بمنازلة كبرى اخيرة ذات يوم بين الراسمالية والاشتراكية. والحال أن ظل ماركس والماركسية خيم على تطور الرأسمالية منذ قرن ونصف القرن من الزمان، بمقدار ما لعب دوراً في تزخيم الحركة العمالية والحركة
الاشتراكية. في معزل عن دور الحركة العمالية والحركة الاشتراكية لا يُقرأ المآل الذي انتهي إليه تطور العالم الأول. وبهذا المعنى، واذا كنا نطرح على انفسنا سؤالاً: على ماذا دلَّ تطور العالم الأول؟ لا نستطيع أن نقول إنه دلَّ على انتصار الرأسمالية معطوفة على الليبرالية وعلى فشل الاشتراكية.
هو دلَّ على فشل الرأسمالية الليبرالية، بمعنى من المعاني، ونجاحها بمعنى من المعاني، وفشل الحركة الاشتراكية بمعنى من المعاني، ونجاحها بمعنى من المعاني. وبالتالي، نقد الديمقراطية هو حجر الزاوية في صياغة الخيار الاشتراكي، لأن وزن الخيار الاشتراكي كان من احجار الزاوية في تقرير مسار التطور في هذه الديمقراطية، ليس في اطارها السياسي فقط، إنما في كل الصعد التي يحتويها هذا الأطار السياسي، بما فيها الصعيد الاقتصادي، اذكر بأهمية المداخلة التي تقدمت بها وجرت مناقشتها مناقشة عامة حول أزمة الرأسمالية، عندما ناقشت طويلاً وفي أكثر من مجال وأكثر من مقطع، بأن نمط الإنتاج الرأسمالي في تطوره، والتشكيلة الاجتماعية الرأسمالية في تطورها خلال قرن ونصف القرن من الزمان، اطلت على الوان من احتدام العلاقات الرأسمالية ومن نبذها في آن. هذا الجواب
عليه: هل تستطيع أن تقول إن هذه العلاقات لم تعد رأسمالية؟ هذا لا يقدم ولا يؤخر. لكني استطيع أن اطرح سؤالاً، وهل تستطيع أن تقول أن هذه علاقات النشأة الرأسمالية؟ لا! ليست هي علاقات اشتراكية، وليست هي علاقات النشأة الرأسمالية.

هذا كله يعود ليصب في اهمية التحرر من قوالب قراءة هذا التطور عبر النظارات الماركسية. مع التشديد على أهمية المنهجة النص والتبويب، رغبت في اعطاء النقطة التي دعت إلى تعميق نقد الديمقراطية، رغبت في اعطائها كل قيمتها لأقول للاشتراكية معنى من المعاني، واذا اردنا تلخيصها.الاشتراكية هي الديمقراطية ونقد الديمقراطية. الديمقراطية مع نقدها، الديمقراطية مصوبة، الديمقراطية متسعة، الديمقراطية متلقية، الديمقراطية وقد سلكت طريق التخلص من أوجه قصورها ومن أوجه مراوحتها عند المساحات والصفات التي تجعل من الحقوق والحريات الأساسية التي وفرتها عبر الحداثة للفرد والمجتمع، حقوقاً وحريات مهددة على الدوام، ما دامت لم تكتسب مضمونها الاجتماعي المتقدم. بالنسبة إلى أسئلة من نوع آخر، هل في الوجهة المطروحة وصولاً إلى التغيير المفضي إلى الاشتراكية، هل حسمنا بين التطوير والتثوير؟ أريد العودة إلى هذه النقطة لأقول إن النقاش حولها، اذا ظل حبيس مصطلحات على غير ايضاح، يفضي إلى ألوان من الوعي غير مفيد، والذي يجعلنا قادرين على الحسم والبت بدقة أكثر، ليس المزيد من الاشتقاقات الذهنية الدقيقة، ما يجعلنا قادرين على الحسم والبت بدقة أكثر هو وقائع التجربة التاريخية طوال قرن ونصف قرن من الزمان. لماذا استعمل تعبير اصلاح وتغيير وثورة؟ لماذا قيل تطوير وتغيير؟ في بداية المناظرة، قيل ثورة مقابل اصلاح، لأن الثورة اعتبرت طريق التغيير الحقيقى المتمادي المتكامل، فيما الاصلاح هو ما دون المساس بأعمدة البنية الاجتماعية، وبالتالى هو ما دون التغيير الفعلي. ما نناقشه الآن، اذا كان قد بقي معنى لمصطلح اصلاح وثورة، تطوير وتغيير، بالمطلق، باللغة، لكن بالمعنى السياسي للكلمة، لنخرج من هذه الالفاظ، ولنقسم الأمور بمضامينها. التجربة التاريخية حسمت امامنا بأن اعلان الثورة، اندلاعها، قرارات الثورة الأولى، وعلى

ذلك ترتبت تجربة ملموسة، هي افتتاح لا يحسم شيئاً في حد ذاته، وأهميتها كم تستطيع أن تفتح طريقاً للتغيير. بيّن التاريخ كم أن مسيرته مديدة بطيئة عسيرة معقدة ممتدة على حقبة واسعة من الزمان. مما يجعلنا امام مفارقة أنه يمكن لبلد أن يشهد شكل ثورة من دون حصول تغيير، اذا كانت الثورة مفهومة على أنها تغيير في الأساس الاقتصادي وفي البنية الاجتماعية وفي الصعيد السياسي وفي الوعى الايديولوجي وفي الثقافة وفي سائر اوجه الحياة، فالجواب على ذات الصورة بهذا المعني عملية تغيير مختمر بطيء مديد، لا نقيض بينه وبين كل الاصلاح. تحصل ثورة لكي يوضع برنامج اصلاح التعليم على امتداد أربعين عام مثلاً، الإصلاح جوهر الثورة اذا قلنا ثورة في بلد، تحث عنوان اشتراكية او تحت عنوان ديمقراطية بين قرار قيامها وقوانينها الأولى وتدابيرها الإدارية، وما بين التغيير الفكري والذهني، يجب لتحولها واقعا بحكم الحياة والمجتمع، تنهض بيننا وبين هذا الهدف اصلاح الذهن. لذلك في الحقيقة، الكلام عن حداثة استغرقت قروناً، هو الكلام عن حداثة شهدت ثورات وشهدت تطبيق برامج اصلاحية. اردت أعادة الاعتبار لمتواصل ما بين ثورة، نجاحها آن تفتح طريقاً للاصلاح، وبين اصلاح تقاس اهميته بمدى مطاولته لبنية الاجتماعية وتغييرها جذريا. المهم أن نتفق على ما نناقشه. إننا نناقش شروط التغيير، لنسارع إلى القول، لسنا محتارين في صياغة وموجبات شروط التغيير، شروط التغيير تتطلب الثورة حيناً، وتتطلب تراكم الاصلاحات في كل الأحيان، ليس هناك لدينا من خلاصة على أن التغيير نقيض الثورة، الثورة يمكن أن تتحول ممراً أجبارياً نحو التغيير، تقاس جديته وجدواه كمقياس ما يتبعه وليس كمقياس اعلاناتها العامة. والتسويات المتوالية التي تتحدث عنها هي تسويات ممرها

الصراع، اذا كان البحث حول تسويات غير مراعية، فهذا نقاش آخر، عندما نقول تسويات ممرها الصراعات، يصبح الحديث عن شكل الصراعات، قد يتخذ شكلا سلمياً، أو شكلاً انفجارياً، ومن قال أن مرسوما يمكن أن يُحصن مجتمعاً من المجتمعات مهما بلغ تقدمه، ورقيه من امكانية حصول انفجارات عنفية فيه، وهي أقرب المصطلحات لكلمة ثورة، اذا ما اختنق تطوره، وعن هذا الاختناق كان لا بد وان تحصل فيه تغييرات جوهرية. اذا ما عدنا إلى عقود سابقة، نرى أن عدة بلدان اوروبية شهدت ما يشبه الثورات (البرتغال، اسبانيا) هي بلدان سبق واطرها مجتمع الحداثة، اخلص من

هذه النقطة للقول، فليتحول نقاشنا الموضوع ثورة، أصلاح، والتغيير والتطوير، والتسوية إلى حديث من مصطلحات مقرونة مباشرة بشرح مقصود به. اذا اقترن الكلام بالشرح، فيمكن أن نتبين أن هناك فرق بين ثورة وثورة، وأصلاح واصلاح، يمكن أن اوافق في محل على الإصلاح، واعارض في محل آخر، قد اقول هنا تطوير وهناك تثوير. المهم أن لا تقدم المسائل وهي محكومة بالسجال الذي دار في المناظرة الكبرى حول الاصلاح والثورة، وانتهى الى ما انتهى إليه في نهاية القرن العشرين.

حول ما الفارق بين ديمقراطي علماني واشتراكي، لعلي في تقديمي لنقد أزمة الدمقراطية أجبت عليه.

الاشتراكية كما نرغب، في اعادة الاعتبار اليها، هي الديمقراطية ذاتها، وليست بديلاً للديمقراطية. وبهذا المعني، حاسم في تعيين وجهة الديمقراطية. أن تقترن بخيار اشتراكي أو لا تقترن. عدم اقترانها بخيار اشتراكي يجعل منها اطاراً لتطور مجتمع فيه كل البدائل، تحت سقف الديقراطية ممكن أن ينمو ويترعرع خيار ليبرالي، وتحت سقف الديمقراطية يمكن أن ينمو ويترعرع خيار يساري، وتحت سقف الديمقراطية يمكن أن يترعرع خيار وسط، وتحت سقف الديمقراطية يمكن أن تنمو علمانية، وتحت سقف الديمقراطية يمكن أن تنمو وتزدهر ايمانية، الديمقراطية كاطار ناظم للحياة في مجتمع من المجتمعات هي التي تضع في حوزة المجتمع مكتسبات على الصعيد السياسي تكرس حقوقاً وحريات سياسية فردية وعامة أساسية وفعلية وجوهرية (من قبيل الكلام على حقوق الإنسان) وضمن هذا الأطار صراع اجتماعى تنخرط فيه كل قوى المجتمع، الخيار الذي ننتمي إليه ونتطلع إليه، هو الذي يقرأ تاريخ هذه الديمقراطية على أن تقدمها كان مرهوناً بوزن يسارها. إن يسارها كان هو القوة الدافعة لها، هذه نقطة أولى، الثانية يرى أن اعلى درجاتها وتجلياتها وأدق معاني الحقوق والحريات التي تعطيها للإنسان والمجتمع، اكمل صيغة لها هي الاشتراكية، وبهذا المعنى الاشتراكية ليست شأنا اقتصادياً، الاشتراكية هي الديمقراطية الأشمل، الديمقراطية الأعلى، الديمقراطية التي يجادل أصحابها في مدى حق الدعوة الليبرالية في أن تقرر بقاء الحياة الاقتصادية خاضعة لقوانين طبيعية مقدسة خاصة الليبرالية تقول: الحقوق والحريات تقر حسب إرادة الجماعة، ولكنها تقر سلفاً أن حق الملكية، وان الحياة الاقتصادية محكومان بمقدسات لا شأن للعقد الاجتماعي بها. هذا تفسير ليبرالي للديمقراطية، الجواب عليه ليس الديمقراطية في حد ذاتها، الجواب عليه تفسيرنا الاشتراكي للديمقراطية، هذه النقطة التي تجعل الفارق بين ديمقراطي وبين اشتراكي فارقاً فعلياً.

ما علاقة الحداثة بالرأسمالية هل نصف مجتمع العالم الأول القائم حالياً في المجتمع الأوروبي، هل هو مجتمع ما بعد الحداثة؟ لا اتصور محلاً لهذا المصطلح، في رأيي مجتمع العالم الأول هو مجتمع التمتع بانجازات الحداثة. ومجتمع معاناة أزمة الحداثة. وهذه مناسبة للقول، أن صيغتنا لا بد وان تقوم على استيعاب الحداثة ونقد الحداثة، الديمقراطية، ونقد الديمقراطية. من مادة الحداثة ونقدها، والديمقراطية ونقدها تؤسس مضمون خيارنا الاشتراكي، وتستطيع أن نطل على تشعباته وتفرعاته واصعدة تحديده المختلفة. نتحدث عن تسويات ينتظمها خط متوالٍ تقدماً، نرسم للتطور في ظل خيار اشتراكي مسارا أنه صراعات تسويات فصراعات تسويات، دون أن نخفى أننا نراهن على مسار متصاعد، متقدم. وهذه مناسبة لنقول إننا ننظر إلى التاريخ ليس على أنه يعيد نفسه، وليس على انه تحكمه حركة دائرية، ولا كونه تاريخ حتميات ميكانيكية. لكن على أنه مفتاح تقدم. السؤال الذي يطرح ما ضمانات هذه التسويات؟

بالضبط، قراءة التجربة التي شهدها العالم الأول والعالم الثاني خلال القرن الأخير، تعطينا الجواب. الراجح الصواب على هذا السؤال ضمانات كل تسوية أكثر تقدما هو في مقدار رسوخ سياجها الديمقراطية في مقدر صيرورتها حبيسة إرادة الأغلبية، وليس حبيسة إرادة جهاز يعلن نفسه متماهياً مع الغالبية وحكاماً باسمها. ولذلك شهدنا في الغرب، خلال الستة أو السبعة عقود الأخيرة من القرن العشرين ظاهرة استعصاء انجازات الكثير من التسويات السياسية الاجتماعية المتقدمة على التبديد رغم تداول السلطة. وهذه مناسبة لنقول بأنه لا وجود لسلطة مطلقة لأي طبقة من الطبقات

على المجتمع. هنا لا بد أن نناقش السلطة النسبية لكل طبقة من الطبقات، النص الماركسي دفع غالياً ثمن قراءة الراسمالية في طور تراكمها الأول، في طور التراكم البدائي مع كل ما رافق ذلك من فظاعات وفظاظات في الاستغلال وفي القمع، وفي انعدام الحقوق الاجتماعية، فيما نحن نشهد نمواً على امتداد القرن العشرين، نمواً لصعيد سياسي ترمز إليه الدولة هو مكان استخدام ضغوط متعاكسة واوزان متصارعة وصياغة توازنات، لا يعود في مطلق عالم العمل، الطبقة العاملة والشغيلة والمنتجين، التحكم

وحيدين بها، ولا بمقدور الطبقة الرأسمالية أن تعود متحكمة. يظل السؤال مطروحا: وما ضمانة رسوخ الديمقراطية كمعبر عن إرادة الغالبية ضد الأخطار التي يمكن أن تزحف عليها حتى نطمئن إلى أن الضمانة مضمونة. اجيب، هذا سبب اضافي لمقارعة كل اقتصادوية، لأن ضمانة الرسوخ هو اختراق هذا الانجاز كل مسام البنية الاجتماعية، وتحول التعديل في الايديولوجيا ضمانة، والثقافة المنتشرة ضمانة، والتقاليد السياسية الراسخة ضمانة، واحترام الفرد الذي يخرج من المقدسات ضمانة، وفصل السلطات ضمانة، ونزاهة القضاء ضمانة ، وتحديد ما يجوز وما لا يجوز للجيش ضمانة، الخ... ما لا يعود معه من إمكان لتجاوز هذه المقدسات ببساطة. ولكن هذه المقدسات تكون بنيت على حصيلة تطور متضافرلا يقرره اجراء وحيد، وتدبير وحيد، مما كنا نقصد أن عليه وحده تتقرر سائر الضمانات. هذه ليست دعوة تنتمي إلى تعويذة الديمقراطية كيفما كان، لكن هذه دعوة لرؤية الديمقراطية ضمانة، دعوة لنقاش وامعان النظر في ضمانات الديمقراطية. لذلك نقول إن الخيار الاشتراكى يريد أن يؤسس هذه الديمقراطية على ما يتجاوز خطر الليبرالية المحدق بها على الدوام، وخطر اصابة انجازاتها في الصميم. العلاقة بين الممارسة والنظرية في المبدأ، اذا كانت الإشارة إلى السباق الدائم الذي يجب أن نعي احكامه جيداً، بين حاجات الممارسة للاسترشاد في ما يغطيها ويوجهها فكرياً، وبين حاجة الافكار الى أن تختبر مدى صوابها ودقتها على محك الوقائع، فتكون الإشارة في محلها. أي سمات للنظرية ستصبح الدينا في اطار خيارنا الاشتراكي القادم، يمكن أن لا يكون الآن في حوزتنا سوى الجواب سلباً، ما لن تكون عليه سمات النظرية التي تهدي ممارستنا، وقد توافقنا جميعاً أن ما لن نتبنى ترسيمة مقابل ترسيمة، وايديولوجيا بدلاً من ايديولوجيا، وأننا سنعيد الاعتبار إلي الطابع المرن للنظرية التي لا بد أن تتمتع بأحكام ووضوح منطلقات، ولا بد أن تكون مرنة ومفتوحة على كل أنواع التجريبية. لا نستطيع الآن دفع الموضوع إلى ما يتجاوز ذلك. حول بعض القضايا المثارة أولاً، تقويماً لبعض أوجه المداخلة، وصولاً إلى الخوض في محاولة تعريف اشتراكيتنا الديمقراطية، أو ديمقراطيتنا الاشتراكية. حتى اشعار اخر القبول بتداول سلمي للسلطة، القبول بالتعددية، هذا جانب، يكتسب وضوحه عندما يقترن بتحديدات أوفى وأدق، لما يجب اعتباره، أو ما سيعتبر من جانبنا كاشتراكيين، على أنه ركائز بنيان اجتماعي اقتصادي سياسي ثقافي عام، رسوخه يشكل قاعدة تداول السلطة. النسخة الأكثر ليبرالية من الديمقراطية هي التي تدعو عادة إلى أكثر الركائز تقلصاً لجهة الميادين التي تقع تحت السيطرة الاجتما عية، يعني أن حداً ادنى من دور الدولة، من امتداد السيطرة الاجتماعية العامة لصالح ابقاء الحد الأقصى محكوماً بقوانين السوق والتبادل والحريات العامة، تقبل بتداول السلطة مع خيار بان تداول السلطة يحصل في ظل الثوابت الآتية للاشتراكيين مقاربة غير محايدة لتداول السلطة، نحن مع تداول السلطة، ومع الدعوة إلى توسيع قاعدة الثوابت التي يجب أن لا يخل بها تداول السلطة. طبعاً، تعبر عن وزن هذا الخيار ديمقراطياً، لا شيء اسمه تجريد الآخر من حقه، ولكن هناك شيء اسمه التمتع بحقنا في ان تمتد وتمتد رقعة الثوابت التي لا يطالها تداول السلطة، والتي تصبح شؤونا مجتمعية عامة. (مثلا دائرة التأميمات التى يرى اصحاب خيار اشتراكي أن دائرة القطاع العام التي يجب أن تبقى محمية

ومصونة تحت كافة ظروف تداول السلطة). وقد حصلت في بلدان العالم الأول موجات من التأميم قام بها اليسار، وعند ما أتي اليمين لم يلغ بالتعريف هذه التأميمات، بصرف النظر عما هو رائج حالياً من موجة خصخصة على امتداد العالم

من المعسكر الاشتراكي السابق إلى البلدان الرأسمالية الغربية). ما اردت قوله هو إن التداول السلمي للسلطة هو اطارعام يظل لمضمونا للسلطة، الصراع قائم بين الخيار الاشتراكي وبين سواه حول ما يجب وما لا يجب اعتباره واقعاً تحت دائرة السيطرة الاجتماعية العامة التي يجب أن يتحقق تداول السلطة مع تكريسها على الدوام. وهذه نقطة من النقاط التي تكرس الديمقراطية ساحة صراع، وليس اطار حل مبسط لكل المشكلات. بالنسبة إلى الديمقراطية المباشرة، أريد التوضيح حول هذه النقطة، النقد الذي وجهته إلى الديمقراطية المباشرة، هو نقد الديمقراطية المباشرة كما طرحت وبشر بها بديل عن الد يمقراطية التمثيلية القائمة على فصل السلطات. لكنني أضفت أن تعميق الديمقراطية باتجاه اشتراكي، منظوراً له من زاوية أن مضمونه هو اتساع متماد لرقعة السيطرة الاجتماعية على مختلف الروافد المؤدية إلى تعزيز الحقوق والحريات السياسية، بهذا المعنى، هناك الوان من الديمقراطية المباشرة، رافقت وواكبت الديمقراطية التمثيلية. أنا نقدت الديمقراطية المباشرة بكل صيغها، من التسيير الذاتي إلى السوفياتات بصفتها بديلاً من الديمقراطية التمثيلية، وبصفتها بديلاً عن الديمقراطية القائمة على فصل السلطات. ولكن تحت سقف الديمقراطية التمثيلية، والديمقراطية القائمة على فصل السلطات، هناك ألوان من الدعوات المشروعة إلى تعميق الديمقراطية المباشرة، بمعنى العلاقة المباشرة بين المواطنين وشؤونهم وبين المنتجين وشؤونهم. في هذه الخانة، وتحت هذا السقف، يصبح هناك تدقيق لأية ديمقراطية مباشرة ننقد، ومع أي نقد، لأنه لا بد أن نلحظ أنه عالمياً الآن هناك دعوة ترافق كل حديث في تطوير الديمقراطية، دعوة إلى الأخذ بالوان من اللامركزية، إلى الاخذ بالوان من العمل الاجتماعي المباشر، الى الأخذ بالوان من التنظيم الاجتماعي يراد من خلالها تعويض النقص الذي تبقي خاناته شاغرة في الديمقراطية التمثيلية.

ولنقل بوضوح أن الديمقراطية التمثيلية شكل ضروري، ولكنه ربما يكون كافياً اذا لم يقترن بهذه الاشكال من تجليات السيطرة الاجتماعية في غير ميدان (قياسات الرأي العام، الاستفتاء المباشر بين آن واخر، في معظم الأقطار الأوروبية هذا العام، وعلى رغم أن برلماناتها تجيز اقرار الاتفاقات، غالبية الأقطار الأوروبية. اقرت اجراء استفتاءات شعبية مباشرة للموافقة على اتفاقية ماستريخت، لأنها رأت أن الآلية الديمقراطية الأصلية على أهميتها وجدارتها، من المفيد أن تتعزز هذه المرة بشعور من المواطنين أنهم يقررون مصيرهم إلى اجيال قادمة عبر الاستفتاء المباشر). عندما يستقيم صعيد الممارسة السياسية السلطة العامة، من قال بأن التعديلات اللازمة في إدارة المؤسسات وإدارة المجتمعات الصغرى والأطر الجغرافية لا تقدم ولا تؤخر؟ ولكن شرط أن لا تقدم هذه الديمقراطية المباشرة على أنها بديل من صعيد التمثيل السياسي. النقطة التي وردت حول الاشتراكية الديمقراطية، سواء في أوروبا أو في اميركا اللاتينية. اذا كان المقصود ونحن نرصد حساب التجربة، التي تحدثنا عن مداها الزمني تحت مصطلح قرن ونصف قرن من الزمان، اذا كنا نرصد حسابات النجاحات والاخفاقات الربح والخسارة في العالم الأول وفي العالم الثاني، وبمقدار ما كنا واضحين في نقد التجربة الاشتراكية الماركسية، في المقابل انا ارى، بأن النسخة الاشتراكية الديمقراطية من الحركة الاشتراكية، كما نبتت ونمت ومارست في العالم الأول والعالم الغربي المتقدم، انا لم أكن في صدد مسح مفاهيمها وافكارها وبرامجها، علماً بأنه تسودها منذ عقود من الزمن تعددية كبرى، وأن محطات المراجعة التي شهدتها في تاريخها منذ مطلع القرن العشرين حتى الثمانينيات، تجعلنا أمام حركة، هي عبارة عن كائن سياسى متطور متبدل متغير بنية وتركيباً وبرامج، مما لا مجال معه للحديث أنه إليها ننتسب، ولكن اذا كان الحديث هو حديث عن تراث حركة ودور حركة وحصيلة وزن حركة في مسار تطور مجتمعات، فلا شك أنه علينا الا نسجل بأنه كان لهذا الجناح من الحركة الاشتراكية الذي لم ينفك منذ سبعين او ثمانين عاماً يودع احزاباً ويستقيل احزاباً (كثير من الأحزاب الشيوعية وفدت إلى هذا الأطار، مثل ايطاليا، ليس بعد انهيار المعسكرالاشتراكى فقط، ولكن عبر الشيوعية الأوروبية، وعبر البرامج والاجتهادات الخاصة التي طرحها الحزب الشيوعي الايطالي، وبعضها صفى حسابه مع انتسابه الاشتراكي واخرج نفسه من دائرة التمثيل الاجتماعي الأصلي)، مما لا يعود معه من مجال

للحديث عن نموذج في التنظيم السياسي وعن برنامج في الفكر، وعن أممية تنبض اجزاء ترشحها أن نناقشها بديلاً للأممية الأخرى والمنظومة الأخرى والبرنامج الآخر. لكن اكرر أنه لا مكان لفهم تطور الديمقراطية أو التعديلات التي شهدتها المجتمعات ذات النظام الراسمالي في معزل عن الدور الرئيسي الذي لعبته القوى الاجتماعية المصارعة ضد وتيرة الاستغلال وتوابعه، والاحزاب والتيارات الاشتراكية التي مثلت هذه القوى الاجتماعية. بهذا

المعنى ليس هناك من شك بأنه في كل صياغة، وكل تعاط راهن ومستقبلي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بقول رأي في منحى التطور الاجمالى العام في هذا العالم الغربي، لا شك في محله تماما أن نعيد الاعتبار للاهتمام باليسار اجمالا في هذه البلدان كما قدم نفسه، وبالحركة الاشتراكية كما تمظهرت عبر كل تواريخها، وبالتالي أن نكون اصحاب رأي في تزكية مشروعية وأهمية وضرورة حث الخطى تحت شعار نحو تجديد بناء اليسار (كما يطرح حاليا اليسار الأوروبي، او اليسار في البلدان المتقدمة عموما)، آخذين بعين الاعتبار أن لهذا اليسار تراث، وان للحركة الاشتراكية تاريخ، واذا كنا نخلع نظارات الماركسية في القراءة النظرية البحت، فلا شك أنه لا بد أن نخلع نظارات الأممية الثالثة في قراءة سائر الحركات الاشتراكية في رؤيتنا لمستقبل التطور البشري. هذا كم يعدل من حكمنا على دور الاشتراكية الديمقراطية في هذه البلدان، كم يضع علينا من مسؤولية إعادة نحت الصيغة التي من خلالها نضعها في خانتها الطبيعية، اتصور أنه لن تعود تعوزنا القدرة على تحويل هذا التوجه الإجمالي إلى لون من ألوان الصياغة.

ختاماً، اتصور أن الرفاق الذين شددوا على أهمية أن يفضي هذا البحث إلى تحديدات فيها الكمية اللازمة من الحيثيات الواضحة، ولكن فيها أيضاً الرسم الأكثر تحديداً لما نراه مضموناً لخيارنا الاشتراكي، اتصور أن هذه الدعوات في محلها، وشعوري بان الكلام والنقاش الذي دار حتى الآن، بمقدار ما حرث الأرض وجعلنا قادرين أن نتبين مواطىء اقدامنا في النقاش جيداً، ممكن أن يمهد لتحديدات تصبح هذه المرة مفهومة أكثر اذا ما طرحت على نحو موجز. وبالتالى اعتقد أن بذل مجهود إضافي تحت هذا القسم الأول في الخيار الاشتراكي للوصول إلى هيكلة أكثر تحديداً وتدقيقاً، ما زالت حاجة في محلها وترشحنا لجلسة اخرى، تختم وتلخص ما يمكن أن يكون قد اختمر حتى الآن من قناعات. اذا كان بالامكان اختتام الأخذ والرد هذا اليوم، فنكون قد انجزنا الكثير مما يجعلنا قادرين أن نقول تأسيساً على

ما سبق، الوجهة الاجمالية في أي صياغة محتملة مرتقبة لخيارنا الاشتراكي ستعتمد المفاصل الاتية:

هناك كلام سيقال تحديداً وتوضيحاً لركائز النظام الاقتصادي الذي نقصد، التنظيم الاقتصادي الذي نقصد، لركائز الصعيد السياسي الذي نقصد، لطرائق الوصول إلى ما نقصد... هناك تحديدات، وليس ترسيمة ايديولوجية، تجعل الكلام واضحاً، كما أن هناك تطلب لمسائل تتعلق بالملكية والخطة والسوق ومختلف اوجه تجليات الخيار الاشتراكي على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية والثقافية... ممكن التوقف أمامها، وبكلام هذه المرة، لا يعود مجرد خوض في بديهيات على غير حيثيات واضحة.